



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية التربية/ قسم اللغة العربية

الاعتراضات النحوية والصوتية للزهاوي على

معاصريه من الشعراء

رسالة قدّمتها الطالب: أحمد غانم عبد الحمزة

إلى

مجلس كلية التربية في جامعة القادسية

وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في اللغة العربية وآدابها/لغة

إشراف

أ.خالد عبد فزاع

٢٠١٧م

١٤٣٨هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ *
الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ * وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ *
وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ *﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سُورَةُ الرَّحْمَنِ الْآيَات (١-٧)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ " الاعتراضات النحوية والصوتية للزهاوي على معاصريه من الشعراء " المقدّمة من الطالب أحمد غانم عبد الحمزة، قد جرت تحت إشرافي في جامعة القادسية -كلية التربية - قسم اللغة العربية وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في كلية التربية قسم اللغة العربية .

إمضاء المشرف

أ. خالد عبد فزاع

بناءً على التوصيات المتوافرة ارشح هذه الرسالة للمناقشة

الإمضاء

الاسم: أ. د. د. عبد الله حبيب التميمي

رئيس قسم اللغة العربية

الإهداء

إلى

كل قطرة دم شريفة امتزجت مع ذرات
ترايبنا الطاهر، اسكنهم الله فسيح جناته

إلى ينبوع الحب والحنان

والذي العزيز

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها

والدتي رحمها الله

إلى من شاطرتني تعبي وهمومي

زوجي العزيزة

أهدي عملي هذا

رقم الصفحة	العنوان	ت
٣-١	المقدمة	-١
١٣-٤	التمهيد	-٢
١١-٥	خروج الشاعر عن القواعد النحوية وموقف النحويين منه	-٣
١٣-١١	-الزهاوي وخصومه	-٤
٥٠-١٤	الفصل الأول الاعتراضات الخاصة بالأسماء والحروف	-٥
١٨-١٥	إذ	-٦
٢٢-١٨	اسم التفضيل	-٧
٢٦-٢٣	حذف اسم ليت	-٨
٢٩- ٢٧	حذف أن	-٩
٣٣-٣٠	حذف الفاء	-١٠
٤٢-٣٤	حذف الفاعل	-١١
٤٤-٤٣	حذف المخصوص بالذم	-١٢
٤٧-٤٥	الفصل بين الصفة والموصوف	-١٣
٥٠-٤٧	الممنوع من الصرف	-١٤
٨٠-٥١	الفصل الثاني الاعتراضات الخاصة بالأفعال	-١٥
٥٨-٥٢	استعمال الفعل اللازم في موضع المتعدي	-١٦
٦٣-٥٩	إضافة الضمير إلى الفعل مع وجود الفاعل	-١٧
٧١-٦٣	تضمين الفعل معنى فعل آخر	-١٨
٧٤-٧٢	حذف فعل جواب الشرط	-١٩
٧٧-٧٤	الفصل بين فعل التعجب ومعموله	-٢٠
٨٠-٧٧	وقوع الماضي حالا	-٢١
٩٨-٨١	الفصل الثالث الاعتراضات الخاصة بالصوت	-٢٢
٨٦-٨٢	الإبدال	-٢٣

٨٩-٨٧	حذف النون من حرف الجر من	-٢٤
٩٤-٩٠	حذف النون من مضارع كان المجزوم	-٢٥
٩٧-٩٥	حذف ياء المتكلم من المنادى	-٢٦
١٠٠-٩٩	النتائج	-٢٧
١١٦-١٠١	-قائمة المصادر والمراجع	-٢٨



بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة

بسم الله وبه نستعين والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله المرسلين ، محمد بن عبد الله النبي العربي الأمين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وأصحابه الغر الميامين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد :

فإنَّ اللغة مظهر من مظاهر الحضارة لأية أمة من الأمم فحضارات الأمم تقاس بلغاتها، ومدى استيعابها لما ينتجه الفكر الإنساني في مختلف مجالات العلوم، لذا كان من الطبيعي أن تشهد من علماء الأمم عناية خاصة بلغاتها للحفاظ عليها، والارتقاء بها، وتخليصها مما يعلق بها من شوائب مع مرور الأزمان.

والعربية من اللغات التي شهدت مثل هذا الاعتناء، بل إنه ما من لغة حظيت بعناية ودراسة مثل ما حظيت به العربية لما تحمله في نفوس أبنائها من قدسية، ولاعجب في ذلك فهي لغة القرآن الكريم، وبسبب هذا الاهتمام وضع العلماء مجموعة من القواعد النحوية لحماية اللغة من اللحن والخطأ، ومن يخرج عن القاعدة يعترض عليه ويذم، وكثرة الاعتراضات على الشعراء، ومنها ما نجده عند الزهاوي فهو يعترض على معاصريه من الشعراء، فتوكلت على الله لدراسة هذه الاعتراضات بعنوان : (الاعتراضات النحوية والصوتية للزهاوي على معاصريه من الشعراء) فتضمنت رسالتي تمهيداً و ثلاثة فصولٍ و خاتمة، وقائمة المصادر والمراجع.

وخصَّصَ التمهيدُ لدراسة خروج الشاعر عن القواعد النحوية وموقف النحويين منه بصورة مختصرة ، إذ اختلف آراء العلماء بلغة الشعر ، فمنهم من أجاز للشاعر الخروج عن القواعد النحوية ، ومنهم من رفض هذا الخروج ، وهذا الاختلاف هو السبب الرئيس بتضخم النحو وكثرة الآراء فيه، وكان للزهاوي رأي خاص بلغة الشعر .

أمَّا الفصلُ الأولُ فحملَ عنوانَ الاعتراضات الخاصة بالاسم والحرف ، فبحثت فيه أهم الاعتراضات النحوية الخاصة بالاسم والحرف وجاء ترتيبها حسب الحروف ، ومنها إذ ودخولها على الفعل المضارع وهي خاصة بالفعل الماضي فالزهاوي يعترض على الشعراء بسبب خروجهم عن أصل استعمالها .



ثم يعترض الزهاوي على خروج الشاعر عن شروط اسم التفضيل ، وذكر الزهاوي حذف اسم لبيت وحذف (أن) وحذف الفاء وحذف الفاعل وحذف المخصوص بالذم وبعد الحذف ذكر الزهاوي الفصل بين الصفة والموصوف والممنوع من الصرف وهذه أهم الاعتراضات الخاصة بالاسم والحرف ويعدها الزهاوي خارج القواعد النحوية.

أما الفصل الثاني فجاء بالاعتراضات الخاصة بالفعل، ومنها استعمال الفعل اللازم في موضع المتعدي ، وإضافة الضمير إلى الفعل مع وجود الفاعل ، والتضمين ، وحذف فعل جواب الشرط، والفصل بين فعل التعجب ومعموله ، ووقوع الماضي حالاً.

والفصل الثالث بحثت فيه الاعتراضات الخاصة بالصوت ، ونقد الزهاوي الإبدال بين الصاد والسين وبين الهمزة والياء، ثم نقد حذف النون من حرف الجر (من) وعدّه ذمياً ، وحذف النون من مضارع كان وهذا الحذف جائزٌ عند بعض العلماء ولكنه على قبحٍ واضطرارٍ ورفضُ الزهاوي يتفقُ مع رأي أكثر العلماء ، ونقد الزهاوي حذف ياء المتكلم من المنادى وذكر ذلك شاهداً من القرآن الكريم.

وفي الخاتمة أودعتُ أهم النتائج التي توصلتُ إليها في هذه الفصول، ومنها عدمُ اتفاق العلماء على رأي واحدٍ بلغة الشعر فمنهم من آمن بحرية الشاعر وأجاز الخروج عن القاعدة ومنهم من رفضَ هذا الخروج، وكان الزهاوي يرفضُ الخروج عن القاعدة النحوية.

واعتمد الزهاوي في نقده على الرأي العام والشائع والذي يرجع إلى المدرسة البصرية في الغالب وإلى القرآن الكريم في بعض المسائل وفي البعض الآخر نجد خلافاً لذلك فهو يخطئ الشاعر على الرغم من توافق قول الشاعر مع القرآن الكريم.

ونجدُ الزهاوي في كثيرٍ من الاعتراضات لا يعتمدُ على الاستعمال الفصيح ولا يعتمد المعجم العربي هذه أهم النتائج أما الصعوبات التي واجهتني في هذا العمل فأهمها عدمُ وجود دراساتٍ سابقةٍ اهتمت باعتراضات الزهاوي .

وفي الختام أشكرُ الله شكر الحامدين على ما أسبغ عليّ من نعمة إنجاز هذه الرسالة التي لم يكن لها أن تتمّ لولا رعاية أستاذي المشرف الأستاذ خالد عبد فزاع ، وشكري موصولاً إلى أساتيذ الفضلاء رئيس لجنة المناقشة وأعضائها المحترمين وإلى كلِّ أساتيذ في قسم اللغة العربية في كلية التربية جامعة القادسية وكلِّ العاملين في هذا القسم وشكري موصولاً إلى كلِّ من ساندي في مدة الدراسة والبحث وأخص بالذكر الأخ الدكتور عقيل جابر ، وأخي العزيز



الأستاذ عادل طالب الذي أهدالي مكتبةً أغنتني في الدراسة والبحث، ورفيق دربي الأستاذ أسعد ناصر الأسم .

وفي خاتمة قولي أملُ أن أكونَ قد وفقتُ إلى تقديم صورةٍ واضحةٍ عن اعتراضات الزهاوي وقد بذلتُ في ذلك طاقتي وما وسعني من الجهد، راجياً من الله تعالى أن يجعلهُ موضعَ الرضا والقبول، فإن أصبتُ فذاك ما كنت أبغي وهو من فضل الله تعالى، وما كان فيه من هفوات فهي من نفسي وحسبي أني توخيت الصواب وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



التمهيد

أولاً: خروج الشاعر عن القواعد النحوية وموقف
النحويين منه.

ثانياً: الزهاوي وخصومه.



خروج الشاعر عن القواعد النحوية وموقف النحويين منه.

إنَّ الشعر هو المادة الرئيسة التي اعتمد عليها النحاة في بداية وضع القواعد النحوية والصرفية، فكان الاستشهاد بالشعر في أغلب المؤلفات أكثر من القرآن والحديث، وبذلك أصبحت علاقة الشعر بالقاعدة النحوية علاقة وثيقة، فالقاعدة تُبنى على قول الشاعر، وعلى الرغم من هذا الترابط بين القاعدة النحوية والشعر نجد كثيرًا من الشعراء قد خرجوا عن القاعدة النحوية، ممّا جعل بعض النحويين يبحثون عن تأويلات وتقديرات لهذا الخروج، وكان هذا الخروج السبب الرئيس لظهور الضرورة الشعرية، التي أصبحت حجة الشعراء لخروجهم عن القاعدة الأساسية، ومن ثمّ كان هذا الخروج وما لحقه من تأويل وتقدير سببًا لتضخم النحو، وأصبحت للغة الشعر خصوصية تختلف بها عن لغة النثر، وأصبح الشاعر حرًا، له حرية التصرف بالكلام والقاعدة، واختلفت آراء العلماء بلغة الشعر.

وَرَدَ عن الخليل (ت ١٧٥ هـ) (أنّه قال: ((الشعراء أمراء الكلام يُصرفونه أنى شاؤوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى، وتقبيده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده ومدّ المقصور، وقصر الممدود، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كَلَّت الألسن عن وصفه، ونعته، والأذهان عن فهمه، وإيضاحه، فيقربون البعيد، ويبعدون القريب، ويحتجّ بهم، ولا يُحتجّ عليهم))^(١).

والواضح من قول الخليل أنّ للشعر لغة خاصة، وحرية لا توجد في لغة النثر، ولا اعتراض على قول الشاعر، ويتبع سيبويه (ت ١٨٠ هـ) الخليل برأيه بلغة الشعر فيقول: في باب ما يحتمل الشعر ((اعلم أنّهُ يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف

(١) مِنْهَاجِ الْبُلْغَاءِ وَسِرَاجِ الْأَدْبَاءِ، حَازِمِ الْقُرْطَابِيِّ: ١٢٧.



مالا ينصرف يشبّونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف مالا يحذف يشبّونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً^(١)، وذكر سيبويه قول العجاج :

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمَى، يَرِيدُ الْحَمَامِ.

وقول خفاف بن ندبة (السلمي)^(٢):

كَنَوَاحِ رِيَشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَّحَتْ بِاللَّثَنَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ.

يريد كنواحي، فحذف الياء^(٣)، لم يقتصر رأي سيبويه على لغة الشعر في هذا الباب، فنجد له أبواباً أخرى تتعلق بلغة الشعر واضطرار الشاعر، منها باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطراراً^(٤) و باب ما يجوز في الشعر من (إيّا) ولا يجوز في الكلام^(٥).

وقد جَوَّز ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) الضرورة بشروط، منها: المضارعة، والقياس، وجاء ذلك

بقوله: ((ضرورة الشاعر أن يُضطرَّ الوزنُ إلى حذفٍ، أو زيادةٍ، أو تغييرِ إعرابٍ عن وجهه على التأويل، أو تأنيثٍ مُذَكَّرٍ على التأويل، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما شاء بل لذلك أصولٌ يعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يُستعمل ويُقاس عليه، ومنها ما جاء كالشاذ، ولكن الشاعر إذا فعل ذلك، فلا بُدَّ من أن يكون قد ضارَعَ شيئاً بشيءٍ، ولكن التشبيه يختلفُ فمنه قريبٌ ومنه بعيدٌ))^(٦).

ورأي ابن جني (ت ٣٩٢ هـ): ((الشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار، وكثيراً ما يُحرّف فيه الكلم

عن أبينته، وتُحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله))^(٧)

(١) الكتاب، سيبويه: ٢٦-٢٧.

(٢) البيت لخفاف بن ندبة السلمي ينظر: الكتاب: ٢٧/١، وورد بدون نسبة في المنصف ٢/٢٢٩.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٦-٢٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٢٦٩.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٣٦٢.

(٦) الأصول في النحو، لابن السراج: ٣/٤٣٥.

(٧) الخصائص، عثمان بن جني: ٣/١٨٨.



ورفض عدد من العلماء الضرورة الشعرية، وعدَّ الخروج عن القاعدة النحوية مذمومًا ومنهم ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) الذي خطأ الشاعر عند خروجه عن القاعدة، وعدَّ هذا الخروج مذمومًا، بقوله: ((فإن قالوا : إنَّ الشاعر يضطر إلى ذلك ؛لأنَّه يريد إقامة وزن شعره، ولو أنَّه لم يفعل ذلك لم يستقم شعره. قيل لهم: ومن اضطره أن يقول شعرًا لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ؟ ونحن لم نر، ولم نسمع شاعرًا اضطره سلطان، أو نو سطوة بسيف إلى أن يقول في شعره ما لا يجوز، وما لا تجيزونه أنتم في كلام غيره))^(١).

هذا يشير إلى رفضه للضرورة الشعرية، وخروج الشاعر عن القاعدة، ويقوي هذا قول أبي هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ): ((ينبغي أن تجتنب ارتكاب الضرورات، وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية، فإنها قبيحة تشين الكلام، وتذهب بمائه، وإنما استعملها القدماء في أشعارهم؛ لعدم علمهم بقبحاتها، ولأنَّ بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلة، وما كان أيضًا تُنقَد عليهم أشعارهم، ولو نُقِدَت وبهرج منها المعيب كما تُنقَد على شعراء هذه الأزمنة ، ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها))^(٢).

ونقل بعض العلماء المحدثين أنَّ النحويين في بداية وضع القواعد النحوية لم يفرقوا بين لغة النثر، ولغة الشعر، قال الدكتور إبراهيم أنيس: ((مع أنَّ القدماء لاحظوا تلك الخاصية في نظام الشعر لم يحاولوا مطلقًا الفصل بين الشعر، النثر في تعييدهم القواعد، بل خلطوا بينها، فأدى مثل هذا الخلط إلى اضطراب في بعض أحكامهم فليس بينهم من اقتصر على الاستشهاد بالنثر العربي في القرآن الكريم والاحاديث النبوية، والخطب، والرسائل، وكتب السيرة، وغير ذلك من النثر صحت نسبته إلى القدماء من الفصحاء، نراهم في غالب الاحيان يعتمدون على الشواهد الشعرية مع قليل من آيات القرآن الكريم، ونراهم يقنعون في الكثير من الاحيان بتلك الأمثلة التي اصطنعوها هم اصطناعًا، وافترضوها افتراضًا؛ تأييدًا لرأي يحرصون عليه))^(٣).

(١) ذم الخطأ في الشعر، ابن فارس اللغوي: ١٠.

(٢) كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري: ١٥٠.

(٣) أسرار العربية، إبراهيم أنيس: ٣٤٢.



وبعد ذكر ما قاله العلماء بلغة الشعر والضرورة الشعرية، وعدم اتفاقهم على رأي واحد في لغة الشعر، يتضح لنا أنّ للقاعدة النحوية أثراً كبيراً في نقد الشعر، وقد استعملها القدماء قبل المحدثين.

فروي أنّ عيسى بن عمر كان يخطئ كبار الشعراء، مثل النابغة في بعض أشعاره، ومنها قوله (١):

فبتُّ كاني ساورتني ضئيلةً من الرُقشِ في أنيابها السّمّ ناععُ.

فذهب عيسى بن عمر إلى أنّ الصحيح أن يقول: ناععاً (٢).

والذي يراه سيبويه في هذا البيت جواز الوجهين الأول: (ناعع) على الخبرية للسّم والآخر: ناععاً بالنصب على الحالية، وجعل الجار والمجرور خبراً (٣).

والذي يبحث في كتاب سيبويه، ومؤلفات ابن جني، وغيرهما من النحويين يجد نقداً كثيراً للشعراء؛ بسبب خروجهم عن القاعدة المعيارية التي وضعها العلماء، وخالصة القول بلغة الشعر: إنّ أقوال العلماء انقسمت على ثلاثة أقوال.

الأول: جوّز الخروج عن القاعدة النحوية وسمي هذا الخروج بالضرورة الشعرية، وهذا الرأي أكثر قبولاً بين العلماء، والثاني: لا يجيز للشاعر أن يخرج عن القاعدة النحوية، وعدّ هذا الخروج مذمومًا، والثالث: جوّز الضرورة الشعرية بشروط، أمّا الزهاوي؛ فقد قال في لغة الشعر: ((ولا يسوغ للشاعر العربي مخالفة قواعد اللغة، فإنّ الإعراب دليل المعاني، كما لا يخالف الشاعر الغربي قواعد لغته وللشاعر الفحل أن يولد في اللغة إذا مست الحاجة كلمات لم يأت بها من جاء قبله

(١) ديوان الشاعر: ١٧.

(٢) الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء: ٤١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٨٩/٢.



فتغنى بذلك اللغة ، واللغة التي لا يتولد فيها كل سنة عدد من الكلمات ، ولا يموت كذلك عدد ، هي مينة ((^(١)).

وقوله : ((الشاعر حر شجاع ، ينظم الشعر على أي وزن شاء ، سواء كان من أوزان الخليل أو غيرها))^(٢) ، أمّا لغة الزهاوي ؛ فقد اتصفت بالسهولة ، واستعمال الألفاظ البسيطة والواضحة التي لا تبتعد عن حديث الناس في مخاطباتهم ، واجتماعاتهم^(٣) نحو قوله^(٤) :

لقد كنت في درب بغداد ماشيا وبغداد فيها للمشاة دروب
فصادفت شيخاً قد حنى الدهر ظهره له فوق مستنى الطريق دبيب
عليه ثياب رثة غير أنّها نظاف فلم تدنس لهنّ جيوب.

ومن خصائص لغته أنّها تقليدية تجد أصولها ومادتها في الأدب القديم ففي شعره عدد لا يستهان به من الألفاظ الغريبة التي هجرتها الألسنة واحتفظت بها بطون المعجمات^(٥) ، ويستعمل ألفاظ هابطة ونايية وغير دقيقة^(٦) ، كما في قوله^(٧) :

تجرعتُ كأساً للتغرب مرّة إلى اليوم في بطني مرارتها تغلي.

ويستعمل الزهاوي بعض التحويلات الشاذة في بعض الصيغ كما في قوله^(٨) :

قالوا استقلوا ثم سدوا الصحف واعتقلوا الحرارا

(١) ديوان الزهاوي : ج.

(٢) ديوان الزهاوي : ب.

(٣) لغة الشعر بين جيلين : السامرائي : ٤٨.

(٤) ديوان الزهاوي : ١٢٢.

(٥) لغة الشعر الحديث في العراق : عدنان العوادي : ٢٥٢.

(٦) لغة الشعر بين جيلين : ٥٣.

(٧) ديوان الزهاوي : ١٠٤.

(٨) ديوان الزهاوي : ١١٥.



فقد استعمل الحرار بدلاً من الأحرار، واستعمل بغاضة بدلاً من البغض^(١)، كما في قوله (٢):

حسن وقبح أو رضى وبغاضة يا دهر أنك جامع الأضداد.

واستعمل فارحاً بدلاً من فرح وهو المألوف^(٣)، كما في قوله (٤):

ترى هل شكاني من شرير أو افتري عدو يضري فارح ممتع.

والزهاوي يعدي الفعل (غاص)^(٥)، كما في قوله (٦):

أنا بعصر قد أبان رقيه والناس قد غاصوا البحار وطاروا

وبذلك يتضح لنا أن الزهاوي لم يستعمل لغة ثابتة فهو يرجع إلى الألفاظ القديمة، ويستعمل الألفاظ الحديثة أيضاً، ولا يلتزم بوزن معين، أو قاعدة ثابتة.

(١) لغة الشعر الحديث في العراق: ٣٠٠.

(٢) ديوان الزهاوي: ٤٩.

(٣) لغة الشعر الحديث: ٣٠١.

(٤) ديوان الزهاوي: ٩١.

(٥) لغة الشعر الحديث: ٣٠٢.

(٦) ديوان الزهاوي: ٣٤.



الزهاوي وخصومه

جميل صدقي بن محمد فيض ولد الزهاوي في عام ١٨٦٣م، وتوفي في عام ١٩٣٦م، فكانت حياته بين القرن التاسع عشر الميلادي، والقرن العشرين^(١)، وهو شاعر ينحى منحى الفلاسفة، من طلائع نهضة الأدب العربي في العصر الحاضر .

ولد في بغداد وتوفي فيها وكان أبوه مفتياً، وببיתه بيت علمٍ ووجاهة في العراق، وهو كردي الأصل وأجداده البابان أمراء السليمانية، ولقب بالزهاوي نسبة إلى زهاو، وكان ينظم الشعر بالعربية والفارسية في بداية حياته وعمل في مناصب مختلفة: فكان من أعضاء مجلس المعارف ببغداد ومن أعضاء محكمة الاستئناف، وعمل أستاذاً للفلسفة في المدرسة الملكية في الأستانة، وأستاذاً للأدب العربي في دار الفنون، وعمل نائباً في مجلس النواب العثماني .

وكتب عن نفسه : ((كنت في صباي اسمي المجنون، وفي شبابي الطائش، وفي كهولتي الجريء))^(٢).

وهذه المناصب التي شغلها الزهاوي، جعلته يرى أنه أولى من غيره في كل الألقاب العلمية، ولا يعلو عليه أحد من الشعراء، لذلك كثر خصومه مع كثير من الشعراء، ومن هذه الخصومات خصومته مع الشاعر العربي العقاد، ومعركة الزهاوي مع العقاد من المساجلات الأدبية التي أثارت نقاشاً لمدة طويلة، فعلى الرغم من مكانة الزهاوي العالية عند العقاد قال العقاد بحق الزهاوي: ((ترددت لأني أعلم أنني أستطيع أن اتبسط في كل رأي أراه في الأدب والشعر دون أن أعرض للأستاذ الزهاوي نقداً، أو تحديداً أو خلافاً أو وفاقاً، ولأنني أوقر هذا الباحث الفاضل وأعرف استقلال فكره واستقامة منطقته، وجرأته في جهاده وغبته بين قومه، فلا أحب أن أقول فيه لغير ضرورة من ضرورات البحث مقالاً لا يوائم ذلك التوقير، ولا يناسب ماله عندي من القدرة

(١) ينظر: معجم المؤلفين المعاصرين، محمد خير رمضان يوسف: ١/١٥٣.

(٢) معجم الأديباء من العصر الجاهلي إلى ٢٠٠٢، كامل سلمان الجبوري: ٦٨-٦٩.



والرعاية))^(١)، ولكن سبب الخلاف بين الزهاوي والعقاد هو أنّ أحد الأدباء من تونس بعث برسالة إلى العقاد، لبيان رأيه بالزهاوي، فكان الرأي الذي كتبه العقاد لا يقبله الزهاوي، فقد أثار الغضب والحقّد في نفس الزهاوي^(٢).

وكانت هذه المقالات تنشر في المجلات والصحف العربية في تلك الحقبة، منها مجلة لغة العرب وغيرها، فكان الزهاوي ينقد شعر العقاد، ويبحث عن الأخطاء اللغوية في شعره، وللزهاوي معارك مع الشاعر الكبير أحمد شوقي، نقد الزهاوي عددًا من قصائده ومنها الهمزية، ووداع اللورد والصليب، والهلال الأحمر، وسبب الخلاف الذي جعل الزهاوي ينقد شوقي؛ لأنّ الزهاوي لا يعترف بشاعرية غيره، فكيف يرضى بتنصيب شوقي أميرًا للشعراء، فهذا التنصيب أثار غضب الزهاوي وكان الزهاوي مسرورًا بما قام به جماعة الديوان، وهم العقاد والمازني، وشكري بمهاجمة شعر شوقي في كتابهم النقدي (الديوان)^(٣)

وللزهاوي أيضًا معارك مع الرصافي، وتعد من أشهر الخصومات في الأدب العراقي في العصر الحديث التي نقلتها الصحف والمجلات، ومن أسباب هذه الخصومات، كان الرصافي إذا نظم بيتًا واحدًا في قعر داره تناولته الألسن وحفظه العام والخاص، وأما الزهاوي إذا نظم قصيدة بليغة يتلوها بنفسه في المحافل؛ فلا يلتفت إليه أحد، وهذا السبب هو الذي ولد الحسد في قلب الزهاوي نحو الرصافي^(٤).

(١) معارك العقاد الأدبية، عامر العقاد: ٣٠.

(٢) ينظر: معارك العقاد الأدبية: ٣٠.

(٣) ينظر: الزهاوي في معاركه الأدبية والفكرية، عبد الرزاق الهلالي: ٢١٨.

(٤) ينظر: الزهاوي في معاركه الأدبية والفكرية: ١٢١.



فكان الزهاوي يتهم الرصافي بالسرقات الشعرية، والأغلاط اللغوية، وقد تكون المنافسة في الشاعرية من الأسباب في هذه الخصومة التي دارت، وكانت له خصومات مع بقية الشعراء ولكن لم نجد فيها اعتراضات لغوية؛ لذلك لم نذكرها في رسالتنا هذه^(١).

(١) ينظر: الزهاوي في معاركه الأدبية والفكرية: ١٢١.



الفصل الأول

الاعتراضات الخاصة بالاسم والحرف

أولاً- (إِذ).

ثانياً- اسم التفضيل

ثالثاً- حذف اسم لبيت

رابعاً- حذف أن

خامساً- حذف الفاء

سادساً- حذف الفاعل

سابعاً- حذف المخصوص بالذم

ثامناً- الفصل بين الصفة والموصوف.

تاسعاً- الممنوع من الصرف.



أولاً: (إذ)

ذكر الزهاوي لهذه المسألة مجموعة من الأبيات الشعرية ،ومنها قول العقاد^(١):

من رآها فكيف يسلو هواها يعشق القلب إذ ترى الأحداق.

فقال الزهاوي :كيف تدخل (إذ) على الفعل المضارع وهي مختصة بالماضي^(٢).

و ذكر قول العقاد الثاني^(٣):

وأن الموت إذ يأتيك لا يلقيك موجوداً.

وقول العقاد الثالث^(٤):

تهون الرزايا إذ تطول عهودها وكل نعيم طال يجفي ويسأم.

وقول العقاد الرابع^(٥):

بلى ولا تلق منها إذ تقلدها فريدة نبذها للموت خسران .

وقول الرصافي^(٦):

سله إذ في طلابي الإبلُ النُّجْب تُحْفَى مضروبة الأكباد.

فقال الزهاوي :إذ ظرف للماضي لا تناسبه (سلة).

(١)ديوان الشاعر: ١١٠.

(٢)ينظر :الزهاوي في معاركه: ٣٦٤.

(٣)ديوان الشاعر: ١١٠،و الزهاوي في معاركه: ٣٦٤.

(٤)ديوان الشاعر: ٢٠٧،ومعارك العقاد: ٤٢٩.

(٥)ديوان الشاعر: ٥٠،و الزهاوي في معاركه: ٣١٩.

(٦)ديوان الشاعر: ٥٠٤،و الزهاوي في معاركه: ١٩٠.



إذ: ظرف لما مضى من الزمان، ويضاف للجملتين: الأسمية، والفعالية كقوله تعالى^(١): {وَادْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ} ، فأصل وضعها تكون ظرفاً للوقت الماضي^(٢).

فشرط الفعل بعدها يجب أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى، كقوله تعالى^(٣): {إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى} ، فالفعل جاء بعدها يدل على الماضي في اللفظ والمعنى ، وقد يأتي الفعل المضارع بعدها، ويكون المضارع موضع الماضي، كقوله تعالى^(٤): {وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ} ، وقوله تعالى^(٥): {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ} فجاء الفعل في هذه الآيات مضارعاً في اللفظ، دالاً على الماضي في المعنى^(٦). وجاء وجاء مثله في الشعر كقول الشاعر^(٧):

ستتدم إذ يأتي عليك رعيننا بأرعن جرار كثير صواهله.

فجاء الفعل بعد إذ مضارعاً لأنَّ الأمر كائن لا محالة، وأيضاً قد تدخل على الفعل المضارع، وتكون بمعنى حين، كقوله تعالى^(٨): {وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ} أي حين تفيضون^(٩).

(١) سورة الأنفال: من الآية: ٢٦.

(٢) وينظر: الصاحبي، أحمد بن فارس: ١٤٤، ووصف المباني: ٥٩، والجنى الداني: ١٨٥.

(٣) سورة المائدة: الآية: ١١٦.

(٤) سورة الأحزاب: الآية: ٣٧.

(٥) سورة البقرة: ١٢٧.

(٦) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٨٧٧-٨٧٨.

(٧) البيت من دون نسبة: ينظر: الصاحبي: ١١٢.

(٨) سورة: يونس: ٦١.

(٩) ينظر: الصاحبي: ١٤٥.



وقد تتعلق بفعل يدل على المستقبل كقوله تعالى^(١): {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ} وذلك لأنَّ الأمر عند الله قد كان؛ لأنَّ علمه به سابق^(٢).

وذهب ابن مالك إلى جواز وقوعها للاستقبال، واستدل بقوله تعالى^(٣): {يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا}، والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب قوله تعالى^(٤): {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ}، يعني تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع^(٥).

وتدخل على الجملة الاسمية كقوله تعالى^(٦): {وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ} فلم يأت الفعل بعدها^(٧).

الواضح من هذه الشواهد القرآنية والشعرية أنَّ (إذ) يختص دخولها على الفعل الماضي وقد تدخل على الفعل المضارع الذي يقدر بالماضي، و تكون بمعنى حين وتدخل على الجملة الاسمية، وهذه الشواهد يقاس عليها لأنها من كلام الله تعالى، وكلام العرب الفصحاء، فالزهاوي يعتمد على أصل هذا الحرف، ولكنه لم ينظر إلى الشواهد التي جاء الفعل المضارع بعدها ويقدر للماضي في المعنى، فالآبيات التي نقدها الزهاوي قابلة للتقدير في زمن الماضي، أو تدلُّ فيها على حين.

(١) سورة الأنعام: الآية: ٢٧.

(٢) ينظر: البرهان: ٢٠٧/٤.

(٣) سورة الزلزلة: الآية: ٤.

(٤) سورة الحاقة: الآية: ١٣.

(٥) ينظر: المطالع السعيدة: ٤١٨/١.

(٦) سورة الأنفال: الآية: ٢٦.

(٧) ينظر: البرهان: ٢٠٧/٤.



ثانياً: اسم التفضيل

اعترض الزهاوي على قول الرصافي (١):

نحا شُقةً قصوى وما علموا بأن عزمك يُدني أبعد الشقق.

قال الزهاوي: ((الصواب في هذا البيت: (الشقة القصوى) لأنَّ التفضيل لا يستعمل من دون اللام أو الإضافة أو من)) (٢)، وذكر قوله (٣):

ويرمي بها في قعر أظلم موحش به أين تسقط جذوة الروح تُخمدُ.

قال الزهاوي: ((أظلم للتفضيل جاءت مخالفة للشروط)) (٤).

وبالعود إلى المدونة اللغوية فاسم التفضيل يستعمل للمفاضلة بين شيئين بزيادة أحدهما على الآخر بصفة معينة، وذكره سيبويه في باب عنوانه: ((هذا باب ما جرى من الأسماء التي لا تكون صفة)) (٥)، وعنوان هذا الباب يحتاج إلى تأمل ومعرفة وقراءة ما بعد العنوان حتى يعرف أنه يدل على اسم التفضيل.

وعرفه ابن الحاجب بقوله: ((ما اشتق من فعل، لموصوف بزيادة على غيره وهو أفعل)) (٦)، وذكره ابن هشام بقوله: ((هو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة، نحو: أكرم، ويستعمل بمن ومُضافاً لنكرة، فيُفرد ويُذكر، وبأل فيُطبق، ومُضافاً لمعرفة --)) (٧).

وذكر عباس حسن مجموعة من الأمثلة ليوضح معنى التفضيل ومنها: الشمس أكبر من الأرض، والمحيطات أوسع من اليابسة وغيرها من الأمثلة ثم عرفه فقال: ((هو اسم

(١) ديوان الشاعر: ٣١٦.

(٢) الزهاوي في معاركة: ١٩٨.

(٣) ديوان الشاعر: ٨٢.

(٤) الزهاوي في معاركة: ١٧٢.

(٥) الكتاب: ٢٤/٢.

(٦) شرح الرضي على الكافية: ٤٤٧/٣.

(٧) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٨٢.



مشتق على وزن أفعل يدل في الأغلب على شيئين اشتركا في معنى واحد وزاد أحدهما على الآخر فيه))^(١).

ويعرفه فاضل السامرائي: ((يفاضل بين شيئين أو أشياء باسم التفضيل الذي يصاغ على وزن أفعل بشروط معينة نحو: أكرم وأحسن وقد سقطت الهمزة من الكلمتين (خير، وشر) ، والأصل: أخير وأشر كقوله تعالى ^(٢){أنا خيرٌ منه}))^(٣).

وذكر العلماء شروط اسم التفضيل وهي على ثلاثة أقسام الأول: هو الذي يعرف بال ويطابق ما قبله بالتذكير والإفراد وفروعهما نحو: زيدٌ الأفضلُ، والزَّيدانُ الأفضلان وهندُ الفضلى،^(٤) ولا يستعمل المعرف بال ومن الداخلة على المفضول والذي جاء في قول الأعشى^(٥):

ولستُ بالأكثرِ مِنْهُمُ حَصَى وإنما العِزَّةُ للكثيرِ.

فقال ابن جني: إنَّ (من) في هذا البيت ليست التي تصحب أفعل المبالغة نحو أحسن منك ، وأكرم منك ، وإنما هي كالتي في قولنا: أنت من الناس حرٌّ ، وهذا الفرس من الخيل كريم فكأنه قال لست من بينهم بالكثير الحصى ولست فيهم بالأكثر الحصى^(٦).

ونسب جواز الجمع بينهما إلى أبي عُمر الجرمي نحو: أنت أكثر منه مالا ، وقد يضطر الشاعر فيقول: أنت الأفضل منهم ولا يجوز إلا في الاضطرار^(٧)، ونسب ابن جني جواز جواز الجمع بينهما إلى الجاحظ^(٨).

^(١) النحو الوافي: ٣/٣٩٤-٣٩٥.

^(٢) سورة الأعراف: الآية: ١٢ .

^(٣) معاني النحو: ٤/٢٦٧.

^(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٣١٩ .

^(٥) ديوان الشاعر: ١٤٣.

^(٦) ينظر: الخصائص: ١/١٨٥-١٨٦.

^(٧) ينظر: خزانة الأدب ولب لسان العرب: ٨/٢٥٣.

^(٨) ينظر: الخصائص: ١/١٨٦.



والثاني: المضاف، إلى نكرة أو إلى معرفة، وإذا كان مضافاً إلى نكرة، فإما إلى جامد وإما إلى مشتق، وإذا أُضيف إلى جامد كان مفرداً دائماً، وما بعدها مطابق لما قبلها في إفراده وتذكيره وفروعهما تقول: زيدٌ أفضلُ رجلٍ وهذا أفضلُ امرأةٍ .

وأن كان مضافاً إلى معرفة، فالذي عليه الجمهور أن أفعل إذا أُضيفت إلى معرفة لا يخلو من التفضيل البتة، ويكون بعض ما يُضاف إليه، وتارة تُفرد، وإن كانت مضافة إلى جمع^(١) كقوله تعالى^(٢): {وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ}، وتارة يُجمع كقوله تعالى^(٣): {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا} .

والثالث: أن تتصل به (من الجارة) نحو: زيدٌ أفضلُ من عمرو، وقد تكون مقدرة نحو: الله أكبرُ تُريدُ من كل شيء، وقد تُحذف من والمفضول للدلالة وأكثر حذفه إذا كان أفعل خبراً للمبتدأ كقوله تعالى^(٤): {أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ}، أو لكان وأخواتها كقول النابغة^(٥):

سَقَوْنَا هُمْ كَأَسَا سَقَوْنَا هُمْ بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَجْسَرَا.

أو لأنَّ كقولك: إنَّ زيداً أفضلُ تُريدُ من عمرو، ويقل الحذف إذا كان غير خبر^(٦)، ونُسب خبر^(٦)، ونُسب إلى البصريين إجازتهم للحذف مع الفاعل نحو: جاءني أفضلُ ومع اسم إنَّ نحو: إنَّ أفضلَ زيدٍ^(٧)، واختلف النحويون في صيغة أفعل التفضيل إذا كانت مجردة من شروطها، فمنهم من قال بدلالاتها على التفضيل مطلقاً، ويعني تقدير

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٣٢٨.

(٢) سورة البقرة: الآية: ٩٦.

(٣) سورة الأنعام: الآية: ١٢٣.

(٤) سورة البقرة: ٦١.

(٥) ديوان الشاعر: ٦٩.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٣٢٩-٢٣٣٠.

(٧) المصدر نفسه: ٢٣٢٩.



المحذوف، من والمفضل، أو تقدير المضاف إليه^(١)، وذهب بعضهم الآخر إلى جواز استعمال صيغة أفعل لغير التفضيل فتأتي بدلالة اسم الفاعل أو الصفة المشبهة، ووجبتهم في ذلك استعمال القرآن الكريم، قال تعالى^(٢): {هُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ} أي وهو هين عليه، و قول الفرزدق^(٣):

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ.

أي عزيزة وطويلة، وهذا الرأي نسبه أبو حيان إلى أبي عبيدة، ونقل عنه أنه قال: ((يكون أفعل بمعنى فاعل وفاعل، غير موجب تفضيل شيء على شيء))^(٤)، وذهب المبرد إلى استعمال أفعل لغير التفضيل في حالة لم ترد من والمفضل عليه، وفسر: الله أكبر: الله كبير، ونظيره من الشعر^(٥): لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ.

أي لوجل، و عنده استعمال أفعل إذا أردت أن تضعه موضع الفاعل فمطررد وذكر قول الشاعر^(٦): قُبْحُكُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرَا الْأُمِّ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا.

يُريد: صغيرًا وكبيرًا^(٧)، وقال الرضي: ((اعلم أنه يجوز استعمال أفعل عاريًا عن اللام والإضافة ومن، مجردا عن معنى التفضيل مؤوَّلا باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياسًا عند المبرد سماعًا عند غيره، وهو الأصح وذكر قول الشاعر^(٨):

وإلا فمن آل المراز فإنهم ملوك عظام من ملوك أعظم.

(١) ينظر: البحر المحيط: ٢٩٣/١، وأوضح المسالك: ٢٩٣/٣.

(٢) سورة الروم: الآية: ٢٧.

(٣) ديوان الشاعر: ٢٥٥/٢، وخرزانه الادب: ٢٤٥/٨.

(٤) خزانه الأدب: ٢٤٣/٨.

(٥) ديوان معن بن أوس: ٩٣.

(٦) البيت بدون نسبة ينظر: المقتضب: ٢٤٦/٣.

(٧) ينظر: المقتضب: ٢٤٦/٣ - ٢٤٧.

(٨) البيت بدون نسبة: ينظر شرح الرضي على الكافية: ٤٥٩/٣.



أي عظام))^(١)، وبعد ذكر ما قاله العلماء باسم التفضيل وفي جواز حذف الألف واللام ومن والإضافة واختلافهم فيه، يتضح أنّ نقد الزهاوي يعتمد على رأي الأغلبية في عدم جوازها من دون شروطها الثلاثة، والاعتماد على ما جاء في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى^(٢): (فأراه الآية الكبرى) فهذه الآية تطابق ما قاله الزهاوي (الشقة القصوى).

^(١) شرح الرضي على الكافية: ٤٥٩/٣.

^(٢) سورة النازعات: الآية: ٢٠.



ثالثاً: حذف اسم لیت

اعترض الزهاوي على حذف اسم لیت، وهو ينقد شعر العقاد وشوقي ويذكر لذلك شواهد من شعرهم وردَ فيها حذف اسم لیت، ومنها ما قاله العقاد^(١):

إذا كانَ لي في مقبلِ العيشِ مدَّةٌ فيا لیتَ يغدو مقبلُ الغيبِ ماضيًا.

وقول شوقي^(٢): لیت لم يُبَلِّكَ الزمانُ، ولم يبَلِّ

لملك البلادِ فيك رجاءً.

وقد عدَّ الزهاوي الحذف في هذه الأبيات قبيحاً؛ لأنَّ اسم لیت عمدة^(٣).

وبالعودة إلى المدونة النحوية، فإنَّ لیت هي من الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها عمل الفعل فيما بعده، وقد عدَّها سيبويه من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، وهي تعمل عملين النصب، والرفع، ولا يقدم خبرها على اسمها ويجيز سيبويه الفصل بين هذه الحروف و معموليها، ويذكر قول العرب: إنَّ بك زيداً مأخوذ، وكأنك أردت: إنَّ زيداً مأخوذ^(٤). ومذهب البصريين في عمل هذه الحروف، أنَّها تعمل في المبتدأ والخبر معاً؛ لطلبها لهما معاً، ويجوز عند الفراء نصب الجزأين بليت نحو: لیت زيداً قائماً؛ لأنَّها بمعنى تمنيت، والتمني: هو محبة حصول الشيء، سواء أكنت تنتظره وترتقب حصوله، أم لا تنتظره^(٥)، ولكنَّ المشهور في عمل هذه الحروف في الخبر عند النحويين هو الرفع^(٦)، وزعم محمد بن سلام (ت ٢١٣هـ) أنَّ

(١) ديوان الشاعر: ٦٧.

(٢) الشوقيات: ٢٢.

(٣) ينظر: الزهاوي في معاركه الأدبية والفكرية: ٢٤٥، ٣٢٢، والزهاوي الشاعر: ٤٦٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٣١/٢-١٣٢.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٣٢/٤-٣٣٤.

(٦) ينظر: الكتاب: ١٣١/٢.



النصب لخبرها لغة رؤية وقومه ،وحكي عن تميم أَنَّهُمْ يَنْصُبُونَ بِلَعْلَ، وَكَثُرَ ذَلِكَ فِي خَبَرِ لَيْتٍ حَتَّى عَمِلَ عَلَيْهِ الْمَوْلِدُونَ ^(١)، وجاء في قول ابن المعتز ^(٢) :

مَرَّتْ بِنَا سَحْرًا طَيْرٌ فَقُلْتُ لَهَا طُوبَاكَ يَا لَيْتِي إِيَّاكَ طُوبَاكَ

و قد وضع النحويون بعد سيبويه أبوابًا بشرح هذه الحروف ،وتبين عملها ^(٣)، وبما أَنَّ (ليت) من هذه الحروف المشبّه بالأفعال، التي تختص بالدخول على المبتدأ والخبر ولا يكتمل معنى الكلام إلا بوجود أجزاء الجملة جميعها ، لذلك اختلفت الآراء حول حذف اسمها، ومنها:

الأول : يجوز حذف اسم إنَّ وأخواتها إذا دلَّ عليه دليل كما في قول عدي ^(٤) :

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلْتَ نَاعِمِي بِال.

أي: فليتك ^(٥)، وهذا الرأي يستند إلى ما ذكره سيبويه عن الخليل من أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: ((إِنَّ بَكَ زَيْدٌ زَيْدٌ مَأْخُودٌ))، فقال هذا على قول: ((إِنَّهُ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ))، وهذا يشبه ما يجوز في الشعر، وذكر سيبويه على ذلك شواهد من الشعر منها ^(٦):

وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُفَسِّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

وقال أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥ هـ) في شرحه لأبيات سيبويه :الشاهد في هذا البيت حذف إحدى النونين من كَأَنَّ ،وحذف اسمها ،واسمها ضمير يعود على المرأة تقدم ذكرها

(١) البيت لابن المعتز ولم أجده في ديوانه ،ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب،:١٢٤٢، والمغني:٣/٥١٢.

(٢) المصدر نفسه:٣/٥١٢.

(٣) ينظر: المقرب:١/١٠٦، وارتشاف الضرب:١٢٤٢، والمطالع السعيدة:١/٣٠٧، ومعاني النحو:١/٢٦١.

(٤) ديوان عدي بن زيد العبادي: ١٦٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب:١٢٤٦، والمطالع السعيدة:١/٣٠٩.

(٦) الشاهد لابن صريم اليشكري ،ونسب لعباد بن أرقم :الكتاب:١٣/٢، وينظر المحتسب:١/٣٠٨.



يريد (كأنها ظبية) فحذف الاسم وخفف^(١)، ونقل سيبويه عن الخليل قول الفرزدق^(٢):

قَلَو كُنْتَ ظَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمٍ مَشَاغِرِهِ.

قال النحاس (ت ٣٣٨هـ) في شرحه لأبيات سيبويه: الشاهد في هذا البيت هو حذف الضمير والأصل: ولكنك زنجي عظيم المشافر^(٣).

ولكن رأي سيبويه في هذا الحذف يختلف عن رأي الخليل، فهو يقول: ((النصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، ولكنّه أضمر كما يُضمر ما بُني على الابتداء))^(٤). وهذا الرأي يُجيز حذف اسم هذه الحروف من دون دون قيد وهذا ما قال به عدد من العلماء^(٥).

و الثاني يجوز حذف اسم هذه الحروف بشرط ألا يكون اسمها ضمير الشأن، أو الأمر فذلك لا يحسن حذفه إلا في الضرورة بشرط ألا يؤدي حذفه إلى أن يأتي بعد هذه الحروف فعل، نحو قول الشاعر^(٦):

إِنَّ مِنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءًا.

والثالث: إنَّ الحذف خاصٌّ ب(إِنَّ) من غير أخواتها، وهذا الرأي ينسب إلى الكوفيين^(٧).

(٧)

(١) ينظر: شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس: ١٢٤، ، وشرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف السيرافي: ٤٣٤/١.

(٢) الشاهد للفرزدق ولم أجده في ديوانه ينظر: الكتاب: ١٣٦/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٢٤.

(٣) ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٢٤.

(٤) الكتاب: ١٣٦/٢.

(٥) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣١٠/١، والتنزيل والتكميل: ٤١/٥.

(٦) البيت للأخطل التغلبي غياث بن غوث، ولم أجده في ديوانه، ينظر: العمدة في محاسن الشعر: ٢٧١/٢، والمقرب: ١٠٩/١.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٤٨.



والرابع حذف اسم هذه الحروف ضرورة، وهذا الرأي ذكره ابن جني بناءً على قول الشاعر^(١): فليت أبا بثينة غيرَ فخرٍ شهدتُ بني عُتْبة إذا بيروا.

والخامس: لا يجوز حذف اسم هذه الحروف غير ضمير الشأن إلا في الشعر على قلة وضعف^(٢).

وخلاصة هذه الآراء يتضح أنّ رأي الزهاوي يتفق مع رأي الكوفيين فهم يرفضون الحذف.

(١) البيت لأهبان بن لعط بن عروة، ينظر: التمام في أشعار هذيل، لأبي عثمان بن جني: ٨٤.

(٢) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي: ٤٤٤/١٠.



رابعاً: حذف (أَنْ)

ذكر الزهاوي في معاركة هذه المسألة واستشهد لها بقول العقاد^(١):

يا ليت أعلم آسهم أشد أم درعي طعوناً !

فنقد الزهاوي هذا البيت وعدّه خارجاً عن القواعد النحوية، ورفض الحذف؛ لأنّ (أَنْ) عمدة لا تحذف^(٢).

(أَنْ): من الحروف التي تدخل على الفعل المضارع، وذكرها العلماء في مؤلفاتهم، ولا سيما سيبويه، في تفسيره للقول: (مُرّه يَحْفَرها)، قال: ((لو قلت: مُرّه يَحْفَرها. على الابتداء كان جيداً، وقد جاء رفعه وهو قليل في الكلام، على: مُرّه أَنْ يَحْفَرها، فإذا لم يذكر (أَنْ)، جعلوا المعنى بمنزلة في عَسِينَا تَفَعَلُ. وهو في الكلام قليل، لا يكادون يتكلمون به فالفعل كَأَنّه في موضع اسم منصوب، كأنه قال: عسى زيدٌ قائلاً، ثم وضع يقول في موضعه))^(٣)، وذكر قول طرفة بن العبد^(٤).

ألا أيّهذا الزاجري أحضُر الوغى وأنّ أشهدَ اللذات هل أنت مُخذي

الشاهد في هذا البيت حذف (أَنْ) ورفع الفعل بعدها^(٥)، والذي يستنتج من كلام سيبويه أنّ الحذف قليل في الكلام، وعندما تحذف يلغى عملها، إذا لم تعوض بحرف آخر، ولم يرفض سيبويه الحذف بصورة قطعية، وقد تابع سيبويه كثير من العلماء في هذا الحذف، ومنهم المبرد، فهو يرى حذفها قليلاً في الكلام^(٦)، وينسب إلى الأخفش إجازة

(١) ديوان الشاعر: ١٨٦.

(٢) ينظر: الزهاوي في معاركة: ٤٢٣.

(٣) الكتاب: ٩٩/٣.

(٤) ديوان الشاعر: ٤٥.

(٥) ينظر: الكتاب: ٩٩/٣.

(٦) ينظر: المقتضب: ٨٢/٢.



حذف (أن) قياساً^(١) ، بشرط رفع الفعل بعدها كقوله تعالى^(٢) : { وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ
الْبَرْقَ حَوَافًا وَطَمَعًا } ، فرأى البصريين في هذا الحذف أنهم يذكرون الحذف وإن كان
على قلة ، بشرط إلغاء عملها ، وتابع هذا الرأي عدد من الكوفيين ومنهم ثعلب^(٣) ، ومن
الشواهد الشعرية على حذف (أن) قول المتنبي^(٤) :

يا حادي عيسها وأحسبني أوجد مبيتاً قبيلَ أقدُّها

فالشاهد هو حذف (أن) قبل الفعل (أقدُّها)^(٥) ، وذكر عدد من العلماء المواضع التي
يجب فيها الحذف ، وهي خمسة مواضع : إذا سُبقت (بلام الجحود) ، وبعده (أو) بمعنى
(حتى) ، وبمعنى (إلا) ، وبعده (حتى) ، و(فاء السببية) ، و(واو المعية) ، فهذه المواضع
يكون الفعل فيها منصوباً ومن الشواهد الشعرية على هذا الحذف.
قول زياد الأعجم^(٦) :

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

فحذفت (أن) وجوباً ، ونصب الفعل بعدها ، والمواضع التي يجوز فيها الحذف هي بعد
لام التعليل ، والواو ، والفاء ، وثم ، وبعده أو^(٧) ، والذي ذهب إليه ابن جني هو كثرة الحذف
حتى صار كلا حذف كقوله تعالى^(٨) : { قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ }
وتقديره: أن أعبدَ فالحذف قال به أكثر العلماء ، فمنهم من وضع شروطاً للحذف ، ومنهم
من ذكره على قلة ، ومنهم من جعله كثيراً في الكلام ، أمّا رفضه ؛ فلم نجد من رفضه

(١) ينظر :معاني القرآن للأخفش الأوسط : ٢ / ٤٧٤ ، والأنصاف في مسائل الخلاف : ٤٤٨ .

(٢) سورة الروم : من الآية : ٢٤ .

(٣) ينظر : مجالس ثعلب ، ١ / ٣١٧ ، وينظر : التوطئة : ١٤٤ - ١٤٥ .

(٤) ديوان المتنبي : ٨ ، وشرح ديوان المتنبي للبرقوقي : ١٨ / ٢ .

(٥) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٣ / ٢٠٩ .

(٦) شعر زياد الأعجم : ١٠١ .

(٧) ينظر : أوضح المسالك على ألفية ابن مالك : ٤ / ١٧٠ - ١٧٦ .

(٨) سورة الزمر : الآية ٦ .



بصورة قطعية ، ولكن الخلاف قائم على مسألة العمل بعد الحذف ، و الكوفيون خالفوا البصريين في العمل ^(١)، فنقد الزهاوي يعود إلى مَنْ يرى الحذف قليلاً ، وهذا الرأي لا يكون حجة على منع الحذف ^(٢)

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٨٨/١.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٤٤٨، مسألة ٨٠.



خامساً: حذف الفاء من جواب الشرط

ذكر الزهاوي مجموعة من الأبيات الشعرية التي يرى فيها الحذف خارج القواعد التي قال بها العلماء، ومنها: قول العقاد^(١):

خافوا وقالوا: لنا حزم وتجربة إن كان ذا الحزم ما جبن الأخساء.

و قوله^(٢): إن بكت مصر عليه شجوها إنني بالشجو وحدي لقمين.

وقوله^(٣): إن قضاها لك أو لم يقضها حسبنا خطرتها في شفتيك.

يرى الزهاوي في هذه الأبيات عدم اقتران جواب الشرط بالفاء وهو غير جائز؛ لأنَّ الجواب فيها جملة اسمية، فيجب أن يقترن بالفاء^(٤).

و ذكر الزهاوي قول أحمد شوقي^(٥):

إذا تُعبد البحارُ مع الأسماك والعاصفات والأنواء
لعُلاك المذكراتُ عبيدٌ خضع، والمؤنثات إماء

فجملة لعلاك المذكرات، هي جواب للشرط (إذا تُعبد)، فكان الواجب تصديره بالفاء^(٦)، وقول العقاد^(٧): ويحك إن لم تستطع فقده خذه من القلب إلى الذاكرة.

(١) ديوان الشاعر: ١٥٩.

(٢) المصدر نفسه: ٢٩٠.

(٣) المصدر نفسه: ٢٩٨.

(٤) ينظر: الزهاوي في معاركة الأدبية والفكرية: ٣٧٣، ٤٦٨، ٤٦٥.

(٥) الشوقيات، أحمد شوقي: ٢٧.

(٦) ينظر: مجلة لغة العرب: ٣٨٦/٥.

(٧) ديوان الشاعر: ٣١٦.



وقوله (١):

وإذا جفوتك مرة والغيط يلعب بالرشاد

وهواك يغلبني فلا أدرى الوصال من البعاد

قولي : فؤادك لي أنا هيهات ما لك من فؤاد.

فهذه الأبيات عبّر الزهاوي عنها بأنّ جواب الشرط فيها فعل أمر ، ولم يصدره الشاعر بالفاء (٢).

وهذا النقد الذي يستعمله الزهاوي في هذا الحذف يرجع إلى آراء العلماء، فقد وضع العلماء مجموعة من القواعد التي يجب أن ترتبط الفاء بجواب الشرط، وقد عدّها النحويون من الضرورات اللازمة لضم أجزاء أسلوب الشرط ،وهذا يعني أنّ الفعل لا يصح أن يكون شرطاً بدون الفاء، ويؤكد سيبويه اقتران الجواب بالفاء بقول ((واعلم أنّه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء)) (٣)، ومن المواضيع التي يجب أن تقتنر الفاء بالجواب: مجيء الجواب جملة اسمية نحو : إن تأتي فأنا صاحبك، وقوله تعالى (٤): {فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ}، ونحو : من يفعل الخير فالله يجزيه (٥)، والثاني: إذا كان فعل جواب الشرط جامداً (٦) كقوله تعالى (٧) {إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ}، أو الثالث: أن يكون فعلاً طلبياً كقوله تعالى (٨): {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي} أو

(١) ديوان العقاد: ٣١٨.

(٢) ينظر : الزهاوي في معاركه: ٤٧٤.

(٣) الكتاب: ٦٣/٣.

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٢٣٤.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الكافية: ١٤٠/٦، والجنى الداني في حروف المعاني المرادي: ٦٧-٦٨.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٣٢٧/٤، ومعاني النحو: ٩٠/٤.

(٧) سورة البقرة: من الآية: ٢٧١.

(٨) سورة آل عمران: من الآية: ٣١.



دعاء نحو: إن مات زيدٌ فيرحمه الله^(١)، والرابع: أن يكون الفعل مقروناً: بقد، أو تنفيس أو نفي نحو قوله تعالى^(٢) { قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ } وقوله تعالى^(٣): { مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ }، والنفي نحو: إن قام زيدٌ فلن فلن يقوم عمر^(٤)، وسبب الاقتران بالفاء عند ابن جني: أن الفاء للإتباع دون العطف، فالجملة الأولى سببٌ في وقوع الثانية، والدليل على عدم العطف هو الفعل قبل الفاء^(٥).

الواضح من هذا الحذف: إن الزهاوي استند في نقده للشعراء إلى الآراء الشائعة والإجماع حول ربط جواب الشرط بالفاء في المواضع التي لم يصلح فيها الفعل للشرط ولكن العقاد وشوقي لم ينفردوا بهذا الخروج، بل توجد كثير من الشواهد القرآنية والشعرية والنثر وجد فيها هذا الحذف، ويوجد بعض العلماء من يجيز حذف الفاء من الجواب في المواضع الواجبة الربط فكانت الآراء تنقسم على ثلاثة مذاهب.

الأول: يجوز حذف الفاء في الضرورة ويمتنع في السعة، ونُسب هذا الرأي لسيبويه وذكره عدد من العلماء، فجاء في الكتاب سؤال سيبويه للخليل عن قوله: إن تأتني أنا كريمٌ فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعرٌ، وذكر قول حسان بن ثابت^(٦):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٠/٤ وجمع الهوامع: ٣٢٧/٤، ومعاني النحو: ٩٠/٤.

(٢) سورة يوسف: من الآية: ٧٧.

(٣) سورة المائدة: من الآية: ٥٤.

(٤) ينظر: التوطئة: ١٥٣ ومعاني النحو: ٨٩/٤-٩٠.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب، لأبن جني: ٢٥٢/١، والجملة الشرطية عند النحاة العرب: ١٦١.

(٦) ديوان حسان بن ثابت: ٥١٦/١.



فهذا الشاهد حُذفت الفاء من الجواب للضرورة، والتقدير: فالله يشكرها^(١)، والذي جاء في الانتصار: كلام سيبويه عن هذا الحذف يعني أنه منساغ في الشعر سهل، مستكره في الكلام ضعيف، لا أنه لا يجوز البتة في الكلام، والدليل على أنه أراد هذا قوله في باب المجازة: أنه لا يحسن في الكلام، فقوله: لا يحسن يدل على إجازته هذه المسألة غير مستحسن^(٢).

والثاني: امتناع حذف الفاء مطلقاً، ونسب هذا الرأي إلى المبرد، وكان يعتمد على ذكر رواية البيت الذي ذكره سيبويه وهو: من يفعل الحسنات الله يشكرها، فالمبرد يعتمد على رواية: من يفعل الخير فالرحمن يشكره، ولكن الذي جاء في المقتضب خلاف هذا الرأي فقد جاء البيت على رواية سيبويه، فيقول المبرد: لا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء^(٣)، والثالث: يجوز ضرورة واختياراً، ونقله أبو حيان عن بعض النحويين^(٤) كقوله تعالى^(٥): {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}.
لَمُشْرِكُونَ}.

وخلاصة هذه الآراء أنه يجوز للشاعر حذف الفاء من جواب الشرط الذي لا يصلح للشرط، وإن الزهاوي نظر إلى المواضع التي قال بها العلماء بوجوب الاقتران، ولم ينظر إلى من أجازته في الشعر.

(١) ينظر: الكتاب: ٦٤/٣، ٦٥، والتبصرة والتذكرة: ٤٠٩/١، ٤١٠، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ي: ٨١٦/٢، ٨١٧.

(٢) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٧٣.

(٣) ينظر: المقتضب: ٧٠/٢، والجنى الداني: ٦٩-٧٠، وهمع الهوامع: ٣٢٨/٤.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ٣٢٧/٤-٣٢٨.

(٥) سورة الأنعام: من الآية: ١٢١.



سادساً: حذف الفاعل

ذكر سيبويه الحذف في مواضع عدة من كتابه، ومنها ما جاء في باب الإيجاز والاختصار، فذكر قوله تعالى {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ} ^(١)، إنما يريد (أهل القرية) فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل ^(٢)، وجاء العلماء من بعد سيبويه فأفاضوا القول في هذه المسألة، ومنهم ابن جني في خصائصه، ذكر أكثر من باب للحذف وقد عدّها ابن جني من شجاعة العربية قائلًا ((قد تحذف العرب الجملة، والحركة، والمفرد، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته)) ^(٣).

والحذف هو اسقاط كلمة من بناء الجملة، وقد تكون هذه الكلمة ركناً من أركان الجملة، كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، أو تكون حرفاً، أو جملة برمتها كجملة جواب الشرط، أو جملة جواب القسم ^(٤).

وأسلوب الحذف من الأساليب المهمة في العربية، وجاء في القرآن الكريم في مواضع كثيرة واستعماله في العربية شائع، ولأهمية هذه المسألة؛ فقد وضع اللغويون لها شروطاً، مبينين أسبابها، وأغراضها ^(٥).

(١) سورة يوسف: الآية : ٨٢ .

(٢) ينظر: الكتاب : ٢١٢/١ .

(٣) الخصائص: ٣٦٠/٢ .

(٤) ينظر: كشف اصطلاحات الفنون: ١ / ٦٩٠ .

(٥) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي.



استعمل الزهاوي مسألة حذف الفاعل في معاركه مع العقاد في قوله^(١) :

فحش كما شئت الأقدارُ في دعة لا يجرمنك برَّ الناس أو خانوا.

قال الزهاوي: ((العقاد في هذا البيت حذف فاعل يجرمنك وهو عمدة لا يحذف))^(٢)

وقد جاء في القرآن الكريم^(٣): {وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا}.

الفاعل ركنٌ أساسيٌّ في الجملة العربية، لذا نجد اللغويين قد أفردوا له الأبواب في مؤلفاتهم، فهذا سيبويه يذكر الفاعل في كتابه قائلاً: ((هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّ فعله إلى المفعول، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر))^(٤) وهذا الباب والأبواب التي تليه لا تختصُّ بالفاعل فقط، فهو يذكر مع الفاعل تعدي الفعل.

ولم يذكر المبرد (ت ٢٨٥هـ) للفاعل تعريفاً واضحاً، قال: ((هو رفع وذلك قولك: قام عبداً لله، وجلس زيداً، وإنما كان الفاعل رفعاً؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها))^(٥).

و ذكر النحويون بعدهم تعريفاً أوضح للفاعل وهو: ((الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن كقولك: جاء زيداً، ومات عمرو))^(٦).

(١) ديوان الشاعر: ٤٩.

(٢) مجلة لغة العرب: ٣٩٤/٥.

(٣) سورة المائدة: من الآية: ٨.

(٤) الكتاب: ٣٣/١.

(٥) المقتضب: ١٤٦/١.

(٦) ينظر: الأصول في النحو: ٧٢/١، وشرح شذور الذهب: ١٨٩، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/٥١٠.



ونجد عند المحدثين تعريفاً واضحاً للفاعل ومستخلصاً من آراء العلماء السابقين فقال الدكتور الراجحي: ((الفاعل هو الذي يفعل الفعل وحكمه في العربية الرفع، وهو لا يكون جملة، بل لأبداً أن يكون كلمة مفردة، وهذه الكلمة إما أن تكون اسماً صريحاً أو مصدرًا مؤولاً))^(١)، وهذا التعريف فيه نظر؛ لأنَّ الفاعل يأتي جملة ومفرداً، وذكره الدكتور المخزومي بقوله: ((الفاعل في الجملة الفعلية يشمل الفاعل الذي يفعل الفعل ويحدثه، والفاعل الذي يقوم بالفعل ويتسلمه من الفاعل الحقيقي))^(٢).

وبعد ذكر ما قاله العلماء في تعريف الفاعل، يتضح لنا أنَّ الفاعل هو الاسم المرفوع الذي يقوم بالفعل، أو يقع الفعل منه، ولا يوجد فعل بدون فاعل سواء أكان الفاعل ظاهراً أم مستتراً، لذلك رفض العلماء حذف الفاعل إلا في عدد من المواضع وهذا السبب جعل الزهاوي يرى أنَّ الحذف في قول العقاد خارج عن القواعد التي قالها العلماء فهذا المبرد يرفض حذف الفاعل فيقول: ((لم يجر حذف الفاعل؛ لأنَّ الفعل لا يكون إلا بفاعل))^(٣)، ويتبعه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) بقوله: ((فأما الفعل فلا بد له من فاعل وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر))^(٤).

ورأي البصريين لا يجوز حذف الفاعل، كما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، وفرقوا بينه وبين خبر المبتدأ بأنَّه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه، فإنَّه معتمد البيان، وكعجز المركب في الامتزاج بمتلوه، ولزوم تأخيره، والخبر مباين لثلاثة، وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان، وبأنَّ من الفاعل ما يستتر، فلو حُذِفَ لالتبس الحذف بالاستتار خلاف الخبر^(٥).

(١) التطبيق النحوي والصرفي: ١٧٩.

(٢) النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٢.

(٣) المقتضب: ١٥٧/١.

(٤) الأصول في النحو: ٧٥/١.

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١٤٣/٣، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة: ٣٤٦/١.



وقد أجازَ عدد من النحويين حذف الفاعل بصورة مطلقة، ومنهم: السهيلي (ت ٥٨١هـ)، وابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) وذكروا عددًا من الآيات القرآنية ومنها قوله تعالى^(١): {فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانُ قَالَ أَتَمِدُّونَنِي بِمَالٍ}، والتقدير فلما جاء الرسول سليمان ومنه قوله تعالى^(٢): {حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ}.....

والتقدير توارت الشمس^(٣)، وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): التواري بالحجاب مجاز في غروب الشمس عن تواري الملك، والذي دلَّ على أنَّ الضمير للشمس مرور ذكر العشى، ولا بد للمضمر من ذكر أو تأويل^(٤)، وهذا القول يشير إلى عدم اتفاق النحويين على مسألة حذف الفاعل في الجملة، فالذي يرفض مسألة الحذف يرجع إلى التأويل والتقدير، وهذه الشواهد التي ذكرها العلماء فيها نظر؛ لأنَّ الفاعل موجود أو مضمر، ولا يوجد حذف في الآيات.

ومن العلماء من يرفض التأويل، والتقدير في النحو، فهذا ابن مضاء قال على تقدير النحويين للفاعل أنَّه مستتر وجوبًا، أو جوازًا، هو استتار وهمي ولا دليل له ألت ترى مثلاً في (زيد قام)، أنَّ من التكلف اعتبار (قام) لها فاعل مستتر يعود على زيد وزيد معناه في الجملة ولا داعي إلى تقديره مع وجوده، وابن مضاء يرى أن الفعل يدل على الفاعل كما يدل على الزمان والمكان^(٥)، وذكر عدد من النحويين المواضع التي يحذف فيها الفاعل، ومن هذه المواضع: بناء الفاعل للمفعول، فيحذف الفاعل ويحل محله المفعول به، وله أسباب، منها: العلم به كقوله تعالى^(٦): {خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ

(١) سورة النحل : من الآية :٣٦.

(٢) سورة ص: من الآية:٣٢.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب: ١٩٧، والبرهان في علوم القرآن: ٣/ ١٤٤، وهمع الهوامع: ٥١٢/١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٩٦/١.

(٤) ينظر: تفسير الكشاف، لأبي القاسم الزمخشري: ٥/٢٦٧.

(٥) ينظر: الرد على النحاة: ٥٦-٥٧.

(٦) سورة الأنبياء: من الآية: ٣٧.



{عَجَلٍ}، وكل إنسان يعلم أنّ الله خالقه، والسبب الثاني هو التعظيم كقوله تعالى (١):
قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ {، أو يقصد المتكلم تحقير الفاعل، بأن لا يجري ذكره
على لسانه، وغيرها من الأغراض المعنوية، ويزاد على ذلك وجود أغراض لفظية منها
الاختصار، والايجاز (٢)

و في الشعر حفاظًا على الوزن كقول الشاعر (٣):

عُلِقْتُهَا عَرَضًا وَعُلِقْتُ رَجُلًا غَيْرِي ، وَعُلِقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ .

وذكر الدكتور فاضل السامرائي: بأنّ الذكر ، والحذف يكونان تبعًا لغرض
المتكلم ، فقد يكون الغرض ، إثبات وقوع حدث من دون نسبته إلى شخص معين (٤)، و
و من مواضع الحذف، فاعل المصدر كقوله تعالى (٥): {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ {،
{، وتقديره، أو إطعامه يتيمًا (٦).

والموضوع الثالث في الحذف هو : فاعل فعل اثنين المؤنث ، أو الجماعة المؤكد
بالنون كقوله تعالى (٧): {لَتُنْبَلُونَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ {، وقوله تعالى (٨) : {فَأِمَّا تَرِينَ مِنْ
مِنُ الْبَشَرِ أَحَدًا {، فإن ضمير المخاطبة والجمع حذف لانتقاء الساكنين (٩)، والموضع
الرابع: فاعل أفعل التعجب إذا دلّ عليه مقدم مثله كقوله تعالى (١٠): {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ
يَوْمَ { أي أبصر بهم، فحذف بهم من الثاني للدلالة وهو في موضع رفع على

(١) سورة يوسف: من الآية ٤١ .

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب : ١٩٠ - ١٩١، والمطالع السعيدة: ٣٥١/١-٣٥٢

(٣) ديوان الأعشى الكبير: ٥٧ .

(٤) ينظر: معاني النحو: ٣٧/٢

(٥) سورة البلد : الآية: ١٤

(٦) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ، ١٨٣-١٨٤، وهمع الهوامع: ٥١٢/١.

(٧) سورة آل عمران : الآية: ١٨٦.

(٨) سورة مريم: من الآية : ٢٦.

(٩) ينظر: همع الهوامع: ٥١٢/١، والمطالع السعيدة: ٣٤٧/١.

(١٠) سورة مريم : من الآية: ٣٨.



الفاعلية^(١) وهناك بعض الأفعال التي لا تحتاج إلى فاعل مذكور، أو محذوف ومنها :
كان الزائدة نحو : المأل - كان عماد للمشروعات العمرانية، ومنها الفعل التالي لفعل
آخر ليؤكدُه توكيدًا لفظيًا مثل : اقترب - اقترب القطار، فالفعل الثاني مؤكد للأول لفظيًا،
فلا يحتاج لفاعل مع وجود الفاعل السابق، و الأفعال التي اتصلت بآخرها (ما) الكافة
مثل طالما، كثرما قلما^(٢).

وهذه المواضع هي استثناءات على رأي مَنْ يرفض الحذف، وبعض العلماء يفسر
الحذف بصورة الإضمار على نحو ما جاء في شرح شذور الذهب: ((فإن ورد ما ظاهره
أنهما محذوفان، فليس محمولًا على الظاهر، وإنما هو محمول على أنهما ضميران
مستتران، فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ((لا يزنّي الزاني حين يزنّي،
وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)) ففاعل يشرب ليس ضميرًا عائدًا
إلى ما تقدم ذكره وهو الزاني لأنّه خلاف المقصود، ولا الأصل (لا يشرب الشارب)
فحذف الشارب لأنّ الفاعل عمدة لا يحذف، وإنما الفاعل هو ضمير مستتر عائدٌ على
الشارب الذي استلزمه الفعل (يشرب) كما تقدم نظيره وهو (لا يزنّي الزاني)^(٣)، وهذا
الكلام ينقض كلامًا آخر للمؤلف نفسه في كتابه قطر الندى وبل الصدى فهو يذكر
المواطن التي يحذف فيها الفاعل^(٤)، ورأي الأنصاري عندما يرفض الحذف ويجعل
الفاعل ضميرًا مستترًا، فقوله الفعل (يشرب) يحتاج إلى الشارب، قريب من رأي ابن
مضاء عندما ذكر أنّ الفعل يدلُّ على الفاعل كما يدلُّ على الزمان والمكان^(٥)، ويذكر
لنا ابن الأثير (ت ٥٨٧هـ) عددًا من المواضع التي يُحذف فيها الفاعل، ومنها:

(١) ينظر: شرح قطر الندى: ١٨٣.

(٢) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: ٧٢/٢.

(٣) شرح شذور الذهب : ١٩٧.

(٤) يُنظر: شرح قطر الندى : ١٨٣.

(٥) يُنظر: الرد على النحاة : ٥٦-٥٧.



قول العرب: (أُرْسَلَتْ) وهم يريدون جاء المطر ولا يذكرون السماء ، وعلى هذا ورد قوله تعالى^(١): { كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّرَاقِي } والضمير في (بلغت) لنفس ، ولم يجر لها ذكر^(٢) و قوله تعالى^(٣): { فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُقُومَ }، ففاعل (بلغت) هو النفس، ولم يجر لها ذكر قبل، حتى يُقال إنها مضمرة ، والقرينة الحالية هي التي دلت على الحذف، وعينت المحذوف^(٤).

ولكن عندما نريد أن ننظر إلى قول العقاد من جانب آخر، وهو جواز مجيء الفاعل جملة ، فقول العقاد : (لا يجرمنك، برّ الناس، أو خانوا)^(٥) فيمكن أن يكون الفاعل في هذا القول هو الجملة التي بعد الفعل وهي : (برّ الناس)، و مجيء الفاعل جملة قال بها عدد من العلماء، وذكروا لذلك شواهد من القرآن الكريم والشعر العربي ،والجملة الواقعة فاعلاً : هي الجملة التي يُسند إليها فعل معلق، أو ما يقوم مقامه، ومحلها الرفع كما في قوله تعالى^(٦): { أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ }، ففاعل جملة (لم يهد) الجملة بعده، والتقدير: أفلم يهد لهم إهلاكنا من قبلهم^(٧).

ونظيره قوله تعالى^(٨): { وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ }، أي تركنا عليه هذا الكلام^(٩)ومن العلماء من أجاز هذه المسألة من دون قيد وشرط ،فجواز حذف الفاعل

(١) سورة القيامة : الآية :٢٦.

(٢) يُنظر: المثل السائر ،ضياء الدين بن الأثير: ٢ / ٢٨٣.

(٣) سورة الواقعة:الآية:٨٣.

(٤) ينظر: خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، عبد العظيم إبراهيم محمد:٣٢/٢

(٥) ديوان العقاد:٤٩.

(٦) سورة طه: من الآية:١٢٨.

(٧) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة:١٥٧.

(٨) سورة الصافات:الآية:٧٨.

(٩) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل :١٧٦.



بصورة مطلقة عندهم، ومنهم هشام ابن معاوية الضرير (ت ٢٠٩هـ)، وتغلب (ت ٢٩١هـ) وبعض الكوفيين^(١)، ومن الشواهد الشعرية على هذه المسألة قول الشاعر^(٢) :

وما راعني إلا يسيرُ بشرطة وعهدي به فينا يغشُ بكير .

أراد بقوله : (ما راعني إلا يسير) أي مسيره^(٣)، ويرى ابن جنى أنَّ الفاعل مضمر وتقدير الكلام : (ما راعني إلا سائرًا) رافضًا ما أجازه هشام من قول : (يسرني يقوم) وينبغي أن يكون ذلك جائزًا عنده في الشعر لا في النثر وعند الضرورة^(٤)، ومن الشواهد الشواهد الشعرية الأخرى قول الفرزدق^(٥) :

ما ضرَّ تغلبَ وائلٍ أهجوتها أمْ بُلَّتْ حيثُ تتأطَحَ البحرين .

فجملة (هجوت) في محل رفع فاعل (ضرَّ)، والتقدير : (لا يضر تغلب هجاؤك)^(٦).
و قول بشر^(٧) :

نزعتُ بأسباب الأمور، وقد بدا لِيذِي اللَّبِّ منها أيُّ أمريه أصوبُ؟

ففاعل (بدا) ، هو جملة أي أمريه أصوب^(٨)

الواضح أنَّ هذه المسألة فيها ثلاثة أمور :

(١) ينظر: الخصائص: ٤٣٤/٢-٤٣٥.

(٢) البيت لمعاوية بن خليل النصري ينظر: الخصائص: ٤٣٤/٢، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٥٧.

(٣) ينظر: الخصائص: ٤٣٤/٢..

(٤) المصدر نفسه ٤٣٤/٢.

(٥) ديوان الشاعر: ٦٣٩.

(٦) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٥٧.

(٧) ديوان الشاعر: ٨.

(٨) يُنظر: الجمل وأشباه الجمل : ١٥٧ .



الأول : إجازة مجيء الفاعل جملة بصورة مطلقة ، وينسب هذا الرأي إلى هشام الضرير
 وتغلب وعدد من الكوفيين عندما أجازوا : (يعجبني يقوم زيد) ^(١)، والثاني : لا يجوز
 مجيء الفاعل جملة، وينسب هذا الرأي إلى المبرد، والفرسي، وجمهور البصريين ^(٢)
 والثالث: وينسب هذا الرأي للفرء، وجماعة من النحويين، فأجازوا ذلك إذا كانت الجملة
 في موضع فاعل لفعل من أفعال القلوب، والفعل معلق عنها نحو : (ظهر لي أقام زيد
 أم عمر) ، ولا يجيزون : (يسرني يخرج عبدالله)، فإن جاء ما ظاهره ذلك تأولوه، ونسب
 هذا الرأي إلى سيبويه ^(٣).

وذكر المانعون لهذا الحذف بعض الأدلة منها ما جاء في شروط الفاعل وهي : أن يأتي
 الفاعل اسماً صريحاً أو مؤولاً، والفاعل يصح إضماره والجملة لا يصح إضمارها،
 والفاعل تدخل عليه الألف واللام، وهذا لا يصح مع الجملة والفاعل كالجاء من الفعل ولا
 يصح أن نجعل الجملة جزءاً من الفعل ^(٤) والواضح أن هذا الحذف له شواهد قليلة أولها
 النحويون وقدروا الفاعل فيها ، وخلصتها أن نقد الزهاوي للعقاد في هذا الحذف مبني
 على رأي البصريين، فهم يرفضون حذف الفاعل، ويرفضون مجيء الفاعل جملة.

(١) يُنظر: التذييل والتكميل :لأبي حيان الأندلسي: ٥٦/١

(٢) المصدر نفسه :٥٦/١.

(٣) يُنظر: التذييل والتكميل:٥٦/١، ومقاصد الشافية في شرح الكافية :لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي ٢ /٥٣٨-
٥٣٩.

(٤) ينظر :اللباب في علل البناء والإعراب ،لأبي البقاء العكبري: ١٥٢/١-١٥٣.



سابعًا حذف المخصوص بالذم

ذكر الزهاوي هذا الحذف في نقده لما قاله العقاد في قصيدة الصبر^(١) :

الخطب يعرفو والصبر يعقبه يا بئس من صاحبين في قرن

قال الزهاوي: ((نعم يجوز حذف فاعل بئس ، والاستعاضة عنه بنكرة مخصوصة على التمييز أو مجرورة بمن ، ولكن هل يجوز مع ذلك حذف المخصوص بالذم كما في بيت الأستاذ))^(٢)

وبالعودة إلى المدونة النحوية فبئس: فعل ماضٍ يدلُّ على المبالغة في الذم، ويحتاج إلى فاعل، ويذكر بعده المخصوص بالذم نحو: بئس الغلامُ جعفرٌ، فالأول مرفوع بفعله والثاني مرفوع؛ لأنَّه خبر لمبتدأ، أو مرفوع بالابتداء، وما قبله خبر مقدم^(٣).

فالأصل في الكلام أن يذكر المخصوص بالذم والمدح؛ للبيان، وبما أنَّ الحذف موجود في كلام العرب، فيحذف المخصوص بالمدح والذم للدلالة عليه، أي إذا تقدم ذكره وأكثر الذي جاء في القرآن الكريم محذوف المخصوص كقوله تعالى^(٤): { وَوَهَبْنَا لِـدَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ } والمراد أيوب عليه السلام، ولم يذكر لتقدم قصته.

و قوله تعالى^(٥): { بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ } . والتقدير: بئسَ مثل القوم هذا المثل وقد يذكر كقوله تعالى^(٦): { بئسَ مَا اسْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ } فإن (يكفروا) ، في موضع رفع بأنَّه المخصوص بالذم ، أي كُفْرهم^(٧) ، فبعض العلماء

(١) ديوان الشاعر: ٤٠.

(٢) الزهاوي في معاركه: ٣١٢.

(٣) ينظر: اللع لابن جني: ٩٨، واللباب ١٨٠/٢.

(٤) سورة ص: الآية ٣٠.

(٥) سورة الجمعة: من الآية: ٥.

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٩٠.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء: ١٨٦/١، وشرح المفصل: ٤٠٠-٤٠١، والمساعد: ١٣٣ / ٢.



اشترط في حذف المخصوص الدلالة، والرأي الغالب على عدم تقييده بذلك، كما في حذف المبتدأ والخبر^(١).

والزهراوي يرفض الحذف في هذا البيت بسبب حذف الفاعل، فلا يجوز حذف الفاعل والمخصوص معاً، فكان جواز حذف المخصوص وحده دلالةً على قوة من جعله مرفوعاً بالابتداء، والذي يتقدمه هو الخبر، وحذف المخصوص كثير إذا وجد في الكلام ما يشير إليه، ولكن لا يجوز حذفهما معاً، كما لا يجوز حذف المبتدأ والخبر معاً، وهذا هو السبب الأساس الذي جعل الزهراوي يرفض الحذف في هذا الموضع^(٢)، وقد جاء حذفهما معاً في القرآن الكريم كقوله تعالى^(٣) { بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا } . والتقدير: بئس البديل إبليس وذريته، وجاز ذلك؛ لتقدم ذكرهما^(٤).

فكان رأي الزهراوي على أصل القواعد التي لا تجيز حذف المبتدأ والخبر معاً، وفاعل نعم وبئس والمخصوص بمنزلة المبتدأ والخبر، لكن حذفهما موافق لكلام العرب وكلام النحويين وبه جاء التنزيل فلا حق للزهراوي في نقده.

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش الموصلي: ٤/ ٤٠١.

(٣) سورة الكهف: من الآية: ٥٠.

(٤) ينظر: اللباب: ١/ ١٧٦.



ثامناً: الفصل بين الصفة والموصوف

ذكر الزهاوي هذا الفصل في نقده لقول شوقي^(١):

أجل إن طال الزمان، موافي أخلي يدريك من الخليل الوافي

قال الزهاوي : ((الشاعر في هذا البيت فصل بين الصفة والموصوف وهذا الفصل قبيح يشوش المعنى))^(٢).

وبالعودة إلى المدونة النحوية ، فالصفة : ((لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له ، وتخصيصاً ممن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه))^(٣) ، والصفة اسم يتبع ما قبله لإزالة اشتراك عارض في المعرفة أو المدح ، أو الذم ، أو الترحم^(٤).

فالصفة تتبع الموصوف في الإعراب ، والتذكير والتأنيث والافراد ، والجمع ، ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف ، فهو قبيح عند العلماء لما فيه من التعقيد^(٥) . وحاجة الصفة الى التلازم مع الموصوف قوية ، قال ابن جني في قول لبيد بن ربيعة^(٦):

فَصَلَقْنَا فِي مُرَادٍ صَلَقَةً وَصُدَاءُ أَحَقَّتْهُمْ بِالتَّلُّ.

: ((الشاعر في هذا البيت فصل الصفة (أحقتهم بالتل) عن الموصوف (صلقة) وما أقوى حاجة الصفة إلى الموصوف))^(١) ، ومن الشواهد الشعرية على الفصل قول الشاعر^(٢) : أَمَرْتُ مِنَ الْكَتَّانِ خَيْطًا وَأَرْسَلْتُ رَسُولًا إِلَى أُخْرَى جَرِيًّا يُعْنِيهَا .

(١)ديوان أحمد شوقي : ٣٧ .

(٢)ينظر : الزهاوي في معاركه : ٢٠ ، والزهاوي الشاعر : ٣٥٨ .

(٣)اللمع : ٦٥ .

(٤)ينظر المقرب : ١/٢٤٢ .

(٥)ينظر :المقتضب : ٤/٩٨ .

(٦)ديوان الشاعر : ١٤٦ .



ففصل الشاعر بين الموصوف (رسولا) وبين صفته (جَرِيًّا) (٣).

وقول عروة بن الورد (٤): قلت لقومٍ في الكنيف تَرَوِّحُوا عَشِيَّةً بِنْتَا عِنْدَ مَاوَانَ رُزَّحٍ .

ففصل بين قوم ، ورزَّح ، وهذا الفصل يعد من الضرائر في الشعر (٥) و يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بجملة الاعتراض وهي كلُّ جملة فيها تسديد الكلام ، نحو قوله تعالى (٦): {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} ، ولا يجوز عدا ذلك إلا في الضرورة (٧) ، وذكر بعض العلماء المواضع التي يجوز فيها الفصل ، ومنها المبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف كقوله تعالى (٨): {أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ} ، والخبر نحو: زيدٌ قائم العاقل ، والمقسم به وجوابه كقوله تعالى (٩): {قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ} ومعمول المضاف الموصوف كقوله تعالى (١٠): {سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ} ومعمول الموصوف كقوله تعالى (١١): {ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ} ، والفعل العامل في الموصوف نحو أزيدًا ضَرَبْتَ العاقل ، والمفسر نحو: أزيدًا ضَرَبْتَهُ ، والاستثناء نحو: ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ منك ، والمعطوف إذا لم يكن شريك في الصفة نحو: هذان رجلان زيدٌ مُنْطَلِقَانِ (١٢).

(١) ينظر: المُحتسب، لأبن جني: ٢٥٠-٢٥١، والخصائص: ٢/٢٩٦.

(٢) البيت بدون نسبة في الخصائص: ٢/٣٩٦.

(٣) ينظر: الخصائص: ٢/٣٩٦.

(٤) ديوان عروة بن الورد: ٢١.

(٥) ينظر: ضرائر الشعر، لابن عصفور: ٢٠٤-٢٠٥.

(٦) سورة الواقعة: الآية: ٧٦.

(٧) ينظر: المقرب: ١/٢٢٨.

(٨) سورة إبراهيم: من الآية: ١٠.

(٩) سورة سبأ: من الآية: ٣.

(١٠) سورة المؤمنين: من الآية: ٩١-٩٢.

(١١) سورة ق: من الآية: ٤٤.

(١٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٣٦.



والخلاصة أنّ الفصل بين الصفة والموصوف قبيحٌ ورفضه أكثر العلماء إلا بشروط لم نجدها في البيت الذي ذكره الزهاوي ، فنقد الزهاوي يتفق مع رأي من رفض الفصل وهو محق في نقده.

تاسعاً: عدم صرف الاسم المصروف

ذكر الزهاوي لهذه المسألة قول الرصافي^(١):

يا نهرَ طابقَ لا عدمتك منهلاً أين الصّراة تحفُّها الرّوضات.

قال الزهاوي: ((الشاعر فتح القاف في (طابق) والصواب الجر والتتوين لأنّه وإن كان علماً ليس فيه حجة))^(٢)، وقول العقاد^(٣):

وما ترى لو قد غدا موسراً أشحّ من مادرٍ في عسره.

قال الزهاوي: ((مادر منصرف يقبح عدم صرفه))^(٤)

الممنوع من الصرف من المباحث النحوية ،فهو يدرس من الجانب النحوي وقد قسم العلماء العلل التي تمنع الاسم من الصرف إلى علة تقوم مقام علتين ،وعلتين لا بد من اجتماعهما ومن هذه العلل :صيغة منتهى الجموع ، وذكرها سيبويه في باب: ((ماكان على مثال مفاعل ومفاعيل))^(٥)،وهذه الأوزان ممنوعة من الصرف لأنّ ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء البناء نحو: مصاحب ومحاريب^(٦)،والعلة الثانية: وهي علة لفظية بها يشبه الاسم بالفعل بالوزن نحو: أحمد، ويَرْمَع، وإستبرق وغيرها^(٧)،والعلة الثالثة: كل اسم لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في

^(١)ديوان الشاعر: ١٦٣.

^(٢)الزهاوي في معاركه: ٢١١.

^(٣)ديوان الشاعر: ١١٦.

^(٤)الزهاوي في معاركه: ٣٦٩.

^(٥)الكتاب: ٢٢٧/٣.

^(٦)المصدر نفسه: ٢٢٧/٣.

^(٧)ينظر: الخصائص: ١٠٩/١.



في المعرفة والنكرة نحو: عطشان ،وسكران ،وعجلان ،وغيرها وسبب منعه لأنَّ النون جاءت بعد ألف كألف حمراء ،ولأنها على مثالها في عدَّة الحروف والتحرك والسكون^(١)، والعلة الرابعة: الاسم المعرفة المؤنث لفظياً ومعنوياً فهو يمنع من الصرف في المعرفة فقط^(٢)، والعلة الخامسة: العلم المركب وذكره سيبويه: ((باب الشئيين اللذين ضمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسم واحد كعيزموز ،وعنتريس وذلك نحو :حضر موت ، وبعلبك))^(٣)، والعلة السادسة: أفاظ العدد المعدولة المعدولة عن وزن فُعال ،ومَفْعَل والمسموع منها :أَحَادَ وَمَوْحَدَ ،وثناء ومَثْنِي، وثَلَاثَ ومَثَلثَ ، وَرُبَاعَ ومَرَبَعَ وخماس ومَخْمَسَ ،وعُشَارَ ومَعَشَرَ، وجاء في قوله تعالى^(٤) {أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع} وجاءت في شعر تميم^(٥):

تَرَى النَّعْرَاتِ الْخُضْرَ تَحْتَ لَبَانِهِ فُرَادَى وَمَثْنَى أَصَعَّقَتْهَا صَوَاهِلُهُ.

واختلف في القياس :سُداس ومَسَدس ،وسُبَاعَ ومَسْبَعُ، وَثَمَانٍ وَمَثْمَنٍ وَتُسَاعَ وَمَتْسَعِ فهي على ثلاثة مذاهب الأول :لا يقاس عليه ،لأنَّ فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب ونسب هذا الرأي إلى البصريين ،والمذهب الثاني :يقاس عليه ونسب إلى الكوفيين والثالث :يقاس على ما سمع من فُعال لكثرتة دون مَفْعَل لقلته^(٦)، والعلة السابعة :الاسم العلم المؤنث الذي على وزن فَعَال كَحَذَامَ ،وَقَطَامَ ،وَرَقَاشَ ،وسَكَابَ فمنع من الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة وهذا مذهب سيبويه ،والمبرد يرى المانع للصرف العلمية والتأنيث كزِينب^(٧)، والعلة الثامنة :الاسم الذي ينتهي بألف التأنيث مثل حمراء^(٨) والعلة

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٢١٦.

(٢) المصدر نفسه: ٣/٢٢٠.

(٣) المصدر نفسه: ٣/٢٩٦.

(٤) سورة فاطر: الآية: ١.

(٥) ديوان تميم بن مقبل: ١٨٦.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ١/٨٣ - ٨٤.

(٧) المصدر نفسه: ١/٩٣.

(٨) المصدر نفسه: ١/٧٨.



التاسعة: الأسماء الأعجمية التي لا تدخلها الألف واللام كإبراهيم، وإسحاق، وإسماعيل فمنع من الصرف للعلمية والعجمة^(١).

هذه أهم العلل التي تمنع الاسم من الصرف التي اعتمدها الزهاوي في نقده للشعراء فهو يرى أن الأسماء (طابق، ومادر) لا تنطبق عليها هذه العلل، ولكنه لم ينظر إلى ما قاله العلماء في هذه المسألة فهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، فنسب إلى البصريين عدم جواز منع المصروف من الأسماء، وأجاز الكوفيون ومعهم أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان^(٢)، واحتج الكوفيون بكثرة الشواهد الشعرية التي تسند رأيهم، ومنها قول الأخطل^(٣):

طَلَبَ الْأَزْرَقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةَ الثُّغُورِ غُدُورَ.

فترك صرف شبيب، وهو منصرف، وقول حسان^(٤):

نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدُّوا أَرْزَهُ بِحُنَيْنٍ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ.

فمنع صرف (حُنين) وهو منصرف كما في قوله تعالى^(٥): ﴿يَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾. وقول الشاعر^(٦):

فَأَوْقَضْنَ عَنْهَا وَهِيَ تَرَعُو حُشَّاشَةً بِذِي نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ.

فترك صرف عريان وهو منصرف؛ لأن مؤنثه عريانة^(٨).

(١) ينظر: اللمع: ١١٢.

(٢) ينظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٥٩.

(٣) ديوان الشاعر: ١١٨.

(٤) ديوان الشاعر: ١٩٦.

(٥) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: ٣٩٧، ٩.

(٦) سورة التوبة: الآية: ٢٥.

(٧) البيت بدون نسبة ينظر: الإنصاف: ٣٩٩.

(٨) ينظر: الأنصاف: ٣٩٩.



فهذه الأبيات الشعرية لكبار الشعراء تثبت وجود هذه المسألة في الاستعمال العربي فنقد الزهاوي يرجع إلى ما ذهب إليه البصريون ،ولكن رأي الكوفيين ومن ذهب معهم من البصريين يسند أقوال الشعراء الذين نقدهم الزهاوي.



الفصل الثاني

الاعتراضات الخاصة بالأفعال

- أولاً- استعمال الفعل اللازم في موضع المتعدي.
- ثانياً- إضافة الضمير إلى الفعل مع وجود الفاعل.
- ثالثاً- تضمين الفعل معنى فعل آخر.
- رابعاً- احذف فعل جواب الشرط.
- خامساً- الفصل بين فعل التعجب ومعموله.
- سادساً- وقوع الماضي حالاً.



أولاً: استعمال الفعل اللازم في موضع المتعدي

ذكر الزهاوي مجموعة من الأبيات انتقد فيها الشعراء بسبب استعمال الفعل اللازم في موضع المتعدي ومنها قولاً العقاد^(١):

ما للأمني يستضحكن لي غررا وقد سلوت ويستحدثن لي غزلاً .

وقوله: لقد علمن بأن اليأس أبعدني عنهن فاحتلن لاستدراجي الحيلاً .

قال الزهاوي: ((الشاعر ذكر الفعل (يستضحكن) متعدياً، وهو فعل لازم لا يتعدى بمعنى (ضحك) ، و الفعل (احتال) فعل لازم لا يتعدى))^(٢).

وقول العقاد^(٣): تستطيل الأكواب نضوتها وتستجد الأنفاس رياها .

قال الزهاوي : ((الشاعر عدى الفعل (تستطيل) إلى (نضوتها) وهو فعل لازم بمعنى تطول))^(٤)، وقول العقاد^(٥):

و فتشى في زوايا القلب فاقندحا ظناً بظنٍ ولبلاً بلبالٍ .

قال الزهاوي : ((اقتدح فعل لازم لا يأتي متعدياً إلا بحرف جر))^(٦) .

وقول الرصافي^(٧): خرقت يا علم رداءً لنا كنا ارتديناه فهل ترقعُ .

قال الزهاوي : ((الفعل (ارتدى) لم يأت متعدياً بل لازماً نحو ارتدت الجارية بمعنى لبست))^(٨) .

(١) ديوان الشاعر: ٧٠ .

(٢) الزهاوي في معاركه: ٣٢٥ .

(٣) ديوان الشاعر: ٢٩٧ .

(٤) الزهاوي في معاركه: ٦٨ ٤ .

(٥) ديوان الشاعر: ١٢٣ .

(٦) الزهاوي في معاركه: ٣٦٨ .

(٧) ديوان الشاعر: ٥١ .

(٨) الزهاوي في معاركه: ٣٨٨ .



والفعل اللازم: هو الفعل الذي لا ينصب بنفسه مفعولا به أو أكثر، وإنما يحتاج إلى حرف جر، نحو أسرف، وانتهى، وقعد، ويسمى القاصر، وغير المجاوز، وغير متعد .

وذكره سيبويه في باب ((الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعوله))^(١)، وعند سيبويه جميع الأفعال متعدية وهذا ما يشير إليه قوله ((واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثين الذي أخذ منه، لأنّه إنما يُذكر ليبدل على الحدث وذلك قولك: ذهب عبدُ الله الذهاب الشديد، ويتعدى إلى الزمان نحو: قعد شهرين ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه نحو: جلست مجلساً حسناً))^(٢).

والتعدي عند سيبويه إلى المفعول به، وإلى الزمان والمكان، والمفعول المطلق وعرف ابن هشام اللازم بقوله: ((هو ما لا يطلب المفعول البتة))^(٣).

فالفعل اللازم عند أكثر النحويين هو الفعل الذي لا ينصب المفعول به، أو لا يتعدى الفاعل إلى المفعول، وقد وضع العلماء علامات للفعل اللازم، ومنها الأوزان التي تختص بالفعل اللازم، ومن هذه الأوزان: **فَعُلَ، يَقْعُلُ**، نحو شَرَفٌ، وهذا الوزن لا يستعمل متعديا حسب قول سيبويه: ((إنّ هذا فعلٌ لا يتعداك إلى غيرك))^(٤).

(١) الكتاب: ٣٣/١، وينظر: النحو الوافي: ١٥١/٢

(٢) الكتاب: ٣٤/١ - ٣٥ .

(٣) شرح شذور الذهب: ٣٦٨.

(٤) الكتاب: ٢٨/٤، وشرح ابن عقيل: ١٢٩/٢.



و الثاني: هو أَفْعَلٌ نحو اِغْبَرَّ^(١)، و الثالث: تَفَعَّلَ نحو تَدَحَّرَجَ^(٢)، و الرابع: اسْتَفَعَلَ والذي يفيد التحويل من حالة إلى أخرى نحو: استنوق الجمل أي صار كالناقة^(٣)، و الخامس انْفَعَلَ نحو انكسر، وانطلق .

والوزن السادس: افُوعَلَ نحو اكُوَهْدَ الفَرْخُ أي اِزْتَعَدَ^(٤)، و السابع: أن يكون الفعل على وزن فَعَلَ أو فَعِلَ اللذين وصفهما على فعيل نحو ذَلَّ فهو ذليل و سَمِنَ فهو سمين^(٥).

وذكر ابن مالك أوزاناً أخرى منها: افْعَلَلَّ نحو اقشَعَرَ، واطمَأَنَّ، افْعَنَّالَّ نحو اقْعَنَسَسَ، واحْرَنْجَمَ^(٦).

وبعد ذكرهم للأوزان التي تختص بالفعل اللازم فقد وضعوا طرائق لتحويل الفعل اللازم إلى متعدٍ، و من هذه الطرائق التي تغير بنية الفعل هي إدخال همزة النقل على الفعل الثلاثي نحو (خُفي القمر) هذا الفعل لازم في الأصل وعند إدخال الهمزة أصبح فعلاً متعدياً نحو أخفى السحاب القمر، و الفعل (جزع) في قول الشاعر^(٧):

فإن جَزَعنا فإنَّ الشرَّ أَجْزَعنا وإن صَبَرنا فإنَّنا مَعْشَرٌ صُبر.

فدخلت الهمزة على الفعل اللازم وحولته إلى متعدٍ، وقال سيبويه: ((وقد يجيء الشيء على فَعَلْتُ فيشرك أفعلتُ وذلك قولك فِرَحَ، وفَرَّحْتَه، وإن شئت

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤٩/٢.

(٢) ينظر: قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي: ٩.

(٣) ينظر: النحو الوافي: ١٥٦/٢.

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ١٧٧/٢.

(٥) ينظر: شذور الذهب: ٣٦٧.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤٩/٢.

(٧) البيت لأعشى باهلة ينظر: النحو الوافي: ١٦٥/٢.



قلت أفرحُهِ))^(١)، و الثانية لتعدية الفعل اللازم هي تضعيف عين الفعل اللازم
وبذلك تتغير بنية الفعل، فيتحول الفعل من لازم إلى متعدٍ ويتغير معناه
وعمله^(٢)، ومن الأمثلة على تضعيف عين الفعل نحو فرح المنتصر، نقول
فرّحت المنتصر، ونام الطفل، نوّمت الطفل^(٣).

وذكر سيبويه طريقة التضعيف في قوله: ((وقد يجئ الشيء على فعّلتُ
نحو مَلَح، ومَلَّحتَه))^(٤).

و الثالثة لتعدية الفعل: تسمى ألف المفاعلة، أو بناء الفعل على الفاعل
نحو: جلس الكاتب، جالست الكاتب، وماشيته، وسايرته، فتغيير بنية الفعل
يؤدي إلى تحوله إلى متعدٍ^(٥).

و الرابعة: زيادة الهمزة والسين والتاء، وهذه الطريقة تؤدي إلى تغيير بنية
الفعل نحو خرج، استخرج، وحضر، استحضرْتُ الغائب^(٦).

والخامسة: التضمين ونعني بها تضمينه معنى فعل متعدٍ نحو رحبْتُكم الدار
أي وسِعْتُكم^(٧).

وقد يتحول الفعل اللازم إلى متعدٍ بصيغته نفسها وذكر ابن جني لذلك
سبعة وعشرين فعلاً ومنها (غاض، وجبر، وسار، وهبط، وعفا)^(٨).

(١) الكتاب: ٥٥/٤، وينظر: النحو الوافي: ١٦٥/٢.

(٢) ينظر: المخصص: ٥٥/١٥، والنحو الوافي: ١٦٥/٢.

(٣) ينظر: النحو الوافي: ١٦٦/٢.

(٤) الكتاب: ٥٥/٤.

(٥) ينظر: النحو الوافي: ١٦٦/٢، وقضايا التعدي واللزوم: ٢٩.

(٦) ينظر: الكتاب: ٧٠/٤ - ٧٣.

(٧) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٤٢٠.

(٨) ينظر: الصيغة الصرفية في العربية: ٥٧.



ومن الأفعال التي ذكرها الزهاوي في نقده الفعل (ضحك) فإننا نجده في الأصل فعلاً لازماً، نحو ضحك الإنسان، ولكن هذا الفعل لا يبقى على الأصل، بل جاء متعدياً، نحو أضحكت حوضك إذا ملأته حتى يفيض وجاء استضحك بمعنى أضحكه، وجاء أضحكه الله عز وجل^(١) وفي قول كميته^(٢):

أضحكت الضبَّاعَ سيوفُ سعدٍ بقتلى ما دُفِنَ وما ودينا.

والفعل الثاني (تستطيل) الزهاوي يعدُّ هذا الفعل لازماً وكلامه صحيح، فهذه الصيغة تدل على أنَّ الفعل لازم استناداً إلى أصله، نحو طال، نحو طال الليل، ويتعدى للمبالغة نحو استطال، وذهب بعض العلماء إلى أنَّ طال بمعنى استطال فهما لازمان، ونسب إلى الزمخشري والبيضاوي استعمالهما هذا الفعل متعدياً^(٣)، وجاء متعدياً في قول عمر بن أبي ربيعة^(٤):

صدَّدتِ فأطولتِ الصَّدُودَ وقلماً وصالاً على طول الصَّدودِ يدوم.

والفعل الثالث: اقتدح يقول الزهاوي: هذا الفعل لازم، لا يأتي متعدياً إلا بحرف جر، والذي جاء في كتب اللغة هو استعمال هذا الفعل متعدياً من دون حرف جر ومنه: اقتدح النار، واقتدحها، وقدح الدود، وقدح الماء من أسفل البئر، وقدح القдах العين، وقدحتُ خيلي تقديحاً، وقدحت العين^(٥).

(١) ينظر: مختار الصحاح: ٣٣١، ومقاييس اللغة: ٣/٣٩٣-٣٩٤، ولسان العرب: ١٠/٤٥٩.

(٢) ديوان الشاعر: ٤٥٩.

(٣) ينظر: تاج العروس: ٢٩/٣٩٠.

(٤) ديوان الشاعر: ٢٠٧.

(٥) ينظر: أساس البلاغة: ٢/٥٥، وتاج العروس: ٧/٤٣.



والرابع: احتال جاء هذا الفعل لازماً في الاستعمال اللغوي نحو احتال عليه بالدين، وأكثر اشتقاقات الفعل جاءت لازمة نحو حالت الناقة، واستحال الكلام، وحال الغلام، وحالت الناقة(١).

وجاء في الشعر(٢) :

أحلتُ عليها بالقطيع فأجذمتُ وقد خبَّ آل الأمعز المتوقد.

وقول الفرزدق(٣) :

وكنتُ كذئبِ السوء لما رأى دمًا بصاحبه يوماً أحال على الدم.

والخلاصة هي أنّ الزهاوي اعتمد في هذه الأفعال على القياس وما ورد في كتب اللغة والاستعمال العربي غير قياسي، وما قاله في نقده يعتمد على القياس.

١- ينظر: أساس البلاغة: ١/٢٥٢، والقاموس المحيط: ٣/٣٥٢، ومختار الصحاح: ١٦٣.

٢- ديوان طرفة: ٣٢.

٣- ديوان الشاعر: ٥١٩.



ثانيًا: إضافة الضمير إلى الفعل مع وجود الفاعل

من الشواهد التي ذكرها الزهاوي في معاركه ما جاء في قول العقاد^(١) :

يا أملح الناس هلا كنت أكبرهم روحًا فيتفقا روح وجثمان .

و قوله^(٢): ساقك يثنيها العوادي والضأن عداة تكرر .

نقدَ الزهاوي هذه الأبيات ، وكان نقده يرجع إلى استعمال العقاد لغة أكلوني
البراغيث وهي لغة غير شائعة الاستعمال^(٣) .

المشهور في مثل هذا الاستعمال ألا يتطابق الفعل مع الفاعل من حيث
التثنية والجمع ، حتى لا يكون للفعل الواحد فاعلان ، فلذلك يلتزم الفعل في
العربية صيغة الأفراد في حال جمع الفاعل وتثنيته ، ونجد هذا في قول ابن
مالك (ت ٧٦٩هـ)^(٤) :

وَجَرِدِ الْفَعْلِ إِذَا مَا أَسْنَدَا لاثنينٍ أو جمعٍ كَفَارَ الشُّهْدَا

وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا، وَسَعِدُوا وَالْفَعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدِ

و ينسب ابن مالك هذا الرأي إلى الجمهور ، في حالة إسناد الفعل للظاهر
مثلى أو جمعًا ، وجب تجريده من علامة تدل على التثنية فيكون كحاله إذا
أسند للمفرد نحو : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، مفسرًا إسناد الفعل للضمائر

(١) ديوان الشاعر: ٤٨ .

(٢) المصدر نفسه: ٢١٩ .

(٣) ينظر: الزهاوي الفيلسوف والكاتب: ٤٥٥، و الزهاوي في معاركه: ٣١٨، ٤٣٧، ومجلة لغة العرب
٣٩٤/٥ .

(٤) شرح ابن عقيل: ٧٩/٢ .



على وجهين أحدهما: الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والفعل المتقدم وما اتصل به اسمٌ في موضع رفع خبرٍ، و الآخر: يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به كما تقدم، وما بعده بدلٌ مما اتصل بالفعل^(١).

وهذا التقدير والتأويل الذي ذكره ابن مالك لا يشير إلى رفضه لهذه اللغة لوجودها في لغة العرب والمؤلفات السابقة له، ومنها كتاب سيبويه، فقد جاء في الكتاب: ((واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني فُومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالناء التي يظهرونها في قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة))^(٢) وذكر سيبويه قول الفرزدق^(٣):

ولكنّ ديافيّ أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه .

فالشاهد في هذا البيت اتصال الضمير في الفعل (يعصرن) مع وجود أقاربه فكان أساس تسمية هذه اللغة (أكلوني البراغيث) ينسب إلى الخليل، فقد نُسب إليه ذكر هذه اللغة وتفسيرها^(٤).

الواضح من كلام سيبويه أنّ هذه اللغة موجودة، وإن كانت قليلة، ولها شواهد من القرآن، والشعر والنثر، ولكن لا يقاس عليها.

وقد تابع سيبويه عدد من العلماء، ومنهم أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) فقد ذكرها بالاسمين الأول (يتعاقبون فيكم ملائكة) والثاني (أكلوني البراغيث)

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٨٠/٢.

(٢) الكتاب: ٤٠/٢.

(٣) ديوان الشاعر: ٤٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤١/٢.



وهي لغة ضعيفة عنده ^(١)، و ذكرها في موضع آخر ((من العرب من يُلحِقُه ألف التثنية وواو الجماعة ونون الاناث، والمختار أنَّها علامات كتاء التأنيث تدل على تثنية الفاعل وجمعه كما تدل التاء على تأنيثه)) ^(٢) و ذكرها ابن هشام (٧٦١ت) ونسبها إلى طيء و إلى أزد شئوة وذكر لها شواهد من الشعر ^(٣) : يِلومُنِّي في اشتراءِ النَّخيلِ أهلي فكلُّهم يعذِلُ.

ومن العلماء من يقيس عليها، فالزجاج (ت ٣١١هـ) يقيس الآية الكريمة ^(٤) : {ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ} ، فهذه الآية على لغة أكلوني البراغيث ^(٥) . و يقيس ابن جني ^(٦) قوله تعالى ^(٧) : {وَأَسْرُوا النجوى الذين ظلموا} ، وتابعهم السهيلي ذاكراً قول الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم : {يتعاقبون فيكم ملائكة الليل} وقد عدَّ هذه العلامة للفاعل ، كالتاء في الفعل الماضي ^(٨) ، وفي الأمالي الشجرية استشهد ابن الشجري بقول بقول عبيد بن قيس ^(٩) :

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مُبعدٌ وحميمٌ .

ورفضها الشلوبيني وعدَّها لغة شاذة ذاكراً قول الشاعر ^(١٠) :

^(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٧١/٣.

^(٢) المصدر نفسه: ٢٠٣/٦.

^(٣) البيت بدون نسبة في شرح ابن عقيل: ٣٧/٢ ، ينظر: أوضح المسالك: ٩٧/٢-٩٨.

^(٤) سورة المائدة: من الآية: ٧١.

^(٥) ينظر: معاني القرآن إعرابه للزجاج، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري: ١٩٥/٢.

^(٦) ينظر سر صناعة الإعراب: ٦٢٩/٢.

^(٧) سورة الأنبياء: من الآية: ٣ .

^(٨) ينظر: نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي: ١٢٨.

^(٩) ينظر: الأمالي الشجرية: ١٩٩/١.

^(١٠) البيت لعمر بن ملفظ في شرح ابن عقيل: ٣٧/٢.



أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَافِيَةَ .

ويقول : حذف الضمائر المتصلة بالفعل أفصح لخروج الضمائر عن أصلها من الاسمية إلى الحرفية^(١)، وقد ذكرها الدكتور رمضان عبد التواب ب(تطابق العدد في الجملة الفعلية، وعدّها من الركام العربي، وتخلصت منها العربية شيئاً فشيئاً^(٢))، والخلاصة أنّ هذه اللغة موجودة في القرآن الكريم الكريم، والحديث النبوي الشريف والشعر العربي، واستعمال العرب فكيف تكون لغة شاذة أو ضعيفة وإن كانت قليلة، فهي غير شاذة، ورأي الزهاوي يستند إلى رأي من رفضها وعدّها لغة شاذة.

^(١) ينظر: التوطئة: ١٦٤ .

^(٢) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب: ٢٩٩ .



ثالثاً: تضمين الفعل معنى فعل آخر

ذكر الزهاوي عدداً من الأبيات الشعرية في اعتراضاته ، منها قول العقاد^(١):

يُزجي منارك بالضياء كأنه أرقُّ يقلب مقلتي ولهان .

قال الزهاوي نافداً هذا البيت : ((الفعل يزجي يتعدى بنفسه لا بالباء))^(٢).

وكان رد العقاد على هذا النقد قائلاً : ((الفعل يزجي في هذا البيت تضمن معنى الفعل يدفع ، وأنه كما يصح أن يقال دفعه ، ودفع به يصح أن يقال أزجاه ، وأزجى به))^(٣) ، وقول العقاد^(٤):

ضلَّ الصوابُ وغم الأمر واشتبهت على المراقب يمناه بيسراه.

قال الزهاوي : ((اشتبه لا يتعدى بالباء ، يقال اشتبه هذا وهذا ، بمعنى اشتبه كل منهما الآخر))^(٥) ، وقول العقاد^(٦):

يمن الله سعيه من رسولٍ يطرق الأرض وافداً من ذكاء .

قال الزهاوي : ((يمن لا يتعدى بنفسه ، يقال يمين على فلان بركة))^(٧)

(١) ديوان الشاعر: ٢٣.

(٢) الزهاوي في معاركة: ٣٠٤، ومعارك العقاد الأدبية: ٥٥.

(٣) الزهاوي في معاركة الأدبية: ٣٤٧.

(٤) ديوان الشاعر: ٥٣.

(٥) الزهاوي في معاركة الأدبية: ٣٢١.

(٦) ديوان الشاعر: ٨٣.

(٧) الزهاوي في معاركة: ٣٣١.



وقول العقاد^(١):

إنَّ من أودع المحاسن فيه أودع الخوف رحمة في العيون.

قال الزهاوي: ((أودع يتعدى بنفسه فلا يصح قوله: أودع فيه المحاسن))^(٢).

وقول العقاد^(٣):

فأن تأذن الدنيا أباحت شوارها وغنت عصافير وفاح عبير.

قال الزهاوي: ((الفعل يأذن لا يتعدى بنفسه وجاء أذن به، وأذن

له))^(٤)، وقول العقاد^(٥):

تتضو الحياة على شطيك ما لبست في ساحة العيش من غشٍ وتمويه.

قال الزهاوي: ((يقال نضا عنه الثوب لا يتعدى بعلى))^(٦).

مسألة التعدي واللزوم من المسائل النحوية فتوجد كثير من الأفعال تنتقل

من اللزوم إلى التعدية بطريقة التضمين والتضمين في كتب اللغة: ((ضمّن

المال منه، كفل له به، وهو ضمّينه وهم ضمناؤه، وضمّنته إياه، ومن

المجاز ضمّن الوعاء الشيء وتضمّنه وضمّنه إياه، وهو في ضمّنه، ويقال

ضمّن القبر الميت، وضمّن كتابه وكلامه معنى حسناً))^(٧)، وقال ابن

منظور: ((ضمّن الشيء أودعه إياه كما تودع الوعاء المتاع، والميت القبر

وقد تضمّنه))^(٨).

(١) ديوان الشاعر: ١٢٠.

(٢) الزهاوي في معاركة: ٣٦٧.

(٣) ديوان الشاعر: ١٣٠.

(٤) الزهاوي في معاركة: ٣٨١.

(٥) ديوان الشاعر: ٢٢٣.

(٦) الزهاوي في معاركة: ٤٣٩.

(٧) أساس البلاغة: ٥٨٧/١.

(٨) لسان العرب: ٢٥٧/١٣.



وعرفه الكفوي : ((التضمين هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته
وبعبارة أخرى : هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة
ظاهرة))^(١).

والمعنى اللغوي والاصطلاحي يشير إلى الدلالة الضمنية التي يحملها
اللفظ عند دخوله في سياق لغوي معين فيدل على دلالة تختلف عن الدلالة
الأصلية وبذلك يعامل معاملة الفعل الذي يحمل الدلالة الأصلية وأكثر
علماء العربية أشار إلى هذه المسألة ومنهم ابن جني بقوله: ((اعلم أنّ
الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بأخر
فإن العرب تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في
معنى ذلك الآخر فلذلك جاء معه بالحرف المعتاد مع ما هو معناه ، وذلك
كقوله تعالى^(٢): { أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةٌ الصَّيَّامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ } وأنت
وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة ، وإنما تقول : رفثت بها أو معها لكنه لما كان
الرفث هنا في معنى الإفشاء وكنت قد عدت أفضيت ب(إلى) كقولك
أفضيت إلى المرأة جئت ب(إلى) مع الرفث ، إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه))^(٣).

ونص ابن جني يثبت وجود التضمين باللغة العربية وبشرط أن ينطبق على
الفعل الذي يحمل دلالة الفعل الآخر ما ينطبق على الفعل صاحب الدلالة
المركزية ، ونسب إلى الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) : ((من شأنهم أنّهم يضمّنون

(١) الكليات: ٢٦٦.

(٢) سورة البقرة: الآية: ١٨٧.

(٣) الخصائص: ٣٠٧/٢.



الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ،ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى
الفعل المتضمن))^(١).

والغرض من التضمين إعطاء مجموع معنيين ،وذلك أقوى من إعطاء معنى
فالدلالة الجديدة التي تضمنها الفعل لا تحذف الدلالة المركزية فهو في معناه
الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية
فمعنى (يقلب كفيه على كذا)نادماً على كذا ^(٢).

وقال ابن هشام (ت ٧٦١ هـ): ((التضمين قد يُشربون لفظاً معنى لفظٍ
فيعطونه حكمه ،ويسمى ذلك تضميناً ،وفائدته أن تؤدي كلمة مُؤدى كلمتين
وذكر قوله تعالى ^(٣): { وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ }
ضُمَّنَّ معنى تُحرموه)) ^(٤)، وقال ابن عاشور (ت ١٣٩٣): ((التضمين أن
يضمن الفعل أو الوصف معنى فعل أو وصفٍ آخر ويشار إلى المعنى
المضمن بذكر ما هو من متعلقاته من حرف فيحصل في الجملة
معنيان))^(٥)، وذكره الدكتور فاضل السامرائي بقوله : ((إشراب لفظ معنى لفظ
فيعطونه حكمه وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين وقيل التضمين أن
تقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل
عليه بذكر شيء من متعلقاته))^(٦).

(١) الأشباه والنظائر في النحو: ٢٤١/١.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢٤١/١.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١١٥.

(٤) الأشباه والنظائر: ٢٤٨/١.

(٥) التحرير والتنوير: ٦٦/١.

(٦) معاني النحو: ١١/٣.



وبعد ذكر ما قاله العلماء لم نجد من رفض التضمين في اللغة بل كل الأقوال تشير إلى وجود التضمين والغرض منه زيادة المعنى في اللفظ ولكن الاختلاف في أقوال العلماء فمنهم من ذكر التضمين في الألفاظ وهذا يعنى في الاسم والفعل والحرف وبعضهم خص التضمين بالأفعال دون الأسماء والحروف .

والدلالة المعجمية للألفاظ التي ذكرها الزهاوي تشير إلى تضمين دلالات أفعال أخرى ومنها الفعل (يُزجي) وهو من ألفاظ القرآن وجاء في قوله تعالى (١): {رَبُّكُمُ الَّذِي يُزْجِي لَكُمُ الْفُلْكَ فِي الْبَحْرِ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا}، وقوله تعالى (٢): {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ}، فالفعل في الآية الأولى تضمن معنى يجري أي يُجري لكم الفلك (٣)، وقيل تضمن معنى يسوق سوقًا بطيئًا (٤)، وفي الآية الثانية تضمن معنى يسوق أي أي يسوق سحابًا إلى حيث يريد (٥)

وقال ابن فارس: ((الزء والجيم والحرف المعتل يدلُّ على الرمي بالشيء وتسييره من غير حبس، ويقال أزجت البقرة ولدها إذا ساقته، والريح تُزجي السحاب: تسوقه سوقًا رقيقًا، فأما المُزجي، فالشيء القليل، وهو من قياس الباب أي يُدفع به الوقت)) (٦) .

(١) سورة الإسراء: الآية: ٦٦.

(٢) سورة النور: من الآية ٤٣.

(٣) ينظر التبيان في تفسير القرآن: ٥٠١/٦، والتفسير المعين، محمد هويدي: ٢٨٨.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير: ١٥٨/١٥.

(٥) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٤٤٥/٧. والتحرير والتنوير: ٢٦٠/١٨.

(٦) معجم مقاييس اللغة: ٤٨/٣.



ويقال: الراعي يُزجي الماشية ويزجّيها أي يدفعها ويسوقها سوقًا رقيقًا ومن المجاز الريح تُزجي السحاب (١).

وقال من الرجز (٢): تَزَجَّ من دُنْيَاك بالبلاغ .

ويقال أزعجت الشيء إزعاءً أي دافعت بقليله ،ويقال زجيت الشيء تزجية إذا دفعته برفق (٣).

فالفعل يزجى تضمن دلالات مختلفة ومنها دلالة الفعل يدفع وحسب ما جاء في آراء العلماء أن الفعل إذا تضمن معنى فعل آخر يجري عليه ما يجري على الفعل الأصلي.

واللفظ الثاني الذي ذكره الزهاوي (اشتبه) قال ابن فارس: ((الشين والباء والهاء من أصل واحد يدل على تشابه الشيء وتشاكله لونًا ووصفًا، واشتبه الأمران إذا أشكلا)) (٤)، ويقال اشتبه الشيء الشيء أي ماثله، ويقال: أشبه الرجل أمه، وأشبهت فلانًا، وتشبهه فلانٌ بكذا، وشبهت على القوم، ويأتي هذا الفعل متضمنًا معنى الفعل التبس، ويقال: اشتبهه بغيره، ويقال: شُبهَ عليه أي خلط الأمر، وقال شَبَّهت هذا بهذا (٥).

ويقال شَبَّهَهُ به، أي مثله، وشَبَّهَ عليه الأمر أي لَبَّسَهُ عليه (٦)، وبذلك نجد الفعل (اشتبه) تضمن دلالات أفعال أخرى مثل (التبس) والفعل الثاني يأتي متعديًا بحرف الجر، فيقال: التبس في أمره، ويقال: التبس بي، وقد يتضمن معنى الفعل اختلط وهذا الفعل يأتي متعديًا بحرف الجر كما في

(١) أساس البلاغة: ٤١٠/١.

(٢) جاء في المصدر السابق بدون نسبة: ٤١٠/١.

(٣) ينظر: لسان العرب: ٣٥٥/١٤.

(٤) مقاييس اللغة: ٢٤٣/٣.

(٥) ينظر: لسان العرب: ٥٠٣/١٣.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٢/١٣-٢٠٤.



قوله تعالى ^(١): { مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَعْغِيهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ } ،
وقوله تعالى ^(٢): { فَأَخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ } .

وهذه الأفعال التي تضمنها الفعل (اشتبه) تتعدى بحرف الجر، وهذا ما تُشير له الشواهد التي ذكرناها، والذي يجري على هذه الأفعال يجري على الفعل الأصلي من تعدي ولزوم .

واللفظ الثالث (يمن) يقال: يُمن فلانٌ على قومه، إذا صار مُباركاً عليهم، وقيل: يَمَن الله الإنسان: ويقال: يامن بأصحابك وشائم بهم، أي خذ بهم يميناً وشمالاً، ويقال: يَمَنَ به أي ذهب به ذات اليمين، ويقال تَيَمَّنَ فلانٌ إذا مات ^(٣).

ويقال: تَيَمَّنَ برأيه أي تبرك به، ويقال: يَمَنه الله ^(٤)، وبذلك يتبين أنَّ الفعل (يمن) تضمن معانٍ منها معنى الفعل (بارك) وهذا الفعل يأتي متعدياً بحرف ومن دون حرف، نحو: بارك الله الشيء، وبارك فيه، وتَبَرَّكَتْ به أي تَمَنَّتْ به ^(٥).

والفعل: (أودع) وجاء هذا الفعل بصيغ مختلفة ويتضمن معانٍ عديدة ومنها ترك كما في قوله تعالى ^(٦): { مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى } أي ترك .

^(١) سورة الأنعام: من الآية: ١٤٦.

^(٢) سورة الكهف: من الآية: ٤٥.

^(٣) ينظر: أساس البلاغة: ٣٩١/٢، ولسان العرب: ٤٥٩/١٣-٤٦٣.

^(٤) ينظر: تاج العروس: ٣٠٢/٣٦-٣٠٥، ومعجم الأفعال المتعدية بحرف: ٤٤٧.

^(٥) ينظر: لسان العرب: ٣٩٥/١٠.

^(٦) سورة الضحى: الآية: ٣.



وقول الفرزدق^(١):

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلاّ مُسحتّ أو مجلفّ.

ويقال: أودع فلان فلاناً شيئاً، أي حول الوديعة إلى غيره^(٢)، وجاء في قول

الشاعر^(٣): يُودّعُ بالأمراسِ كُلَّ عَمَلِسٍ من المَطعماتِ اللَّحْمِ غيرِ الشَّواحنِ

أي يُقلدّها، وقيل لا ودّع الله له، أي لا جعله في دعة، وقيل: أودع الثوب

أي صانه، وودعت الثوب بالثوب وقيل: ودعت الثوب في صيوانه، فهذا

الفعل يدل على الترك والتخلية فالذي جاء في المعاجم يُشير إلى تضمين

هذا الفعل معانٍ لأفعال تتعدى بنفسها وبحرف الجر والذي يجري على هذه

الأفعال يجري على الفعل (أودع).

والفعل الخامس (نضا) وذكر الخليل هذا الفعل واستعماله في العربية، فقيل

نضا الحنّاء عن اللحية إذا ذهب لونه، ونضا الثوب عن نفسه إذا ألقاه

، ونضت المرأة ثوبها عن نفسها، ومنها قول الشاعر^(٤):

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المُفضل.

ويقال: انضيته أي استخرجته من غمده^(١)، وقال ابن فارس: ((النون والضاد

والضاد والحرف المعتل أصل صحيح يدل على سري الشيء وتجريده ومنه

(١) ديوان الفرزدق: ١١٦

(٢) ينظر: العين: ٢٢٣-٢٢٤، ومقاييس اللغة: ٩٦/٦، وأساس البلاغة: ٣٢٥/٢.

(٣) البيت من دون نسبة ينظر: لسان العرب: ٣٨٠/٨-٣٨٥.

(٤) ديوان امرئ القيس: ١١٥



نضا الفرس الخيل ،ونضا السيف من غمده ،ونضوتُ ثوبي أي ألقيته ((^(٢)).

فهذا الفعل تضمن معنى الفعل (ألقى) والفعل الثاني يتعدى بعلى، وهذا يجري على الفعل نضا ؛لأنّه تضمن معناه.

والخلاصة :يتضح فيها أن التضمين أنّها من الظواهر النحوية الدلالية التي تنقل الفعل من حالة إلى حالة أخرى ،من حيث العمل والمعنى ؛لأنّ المعنى هو نتاج العمل ،والزهاوي بنقده لهذه الأفعال يعتمد على أصل دلالة الفعل المركزية ولا ينظر إلى السياق الذي يأتي فيه الفعل والمعنى الضمني الذي يتولد في الفعل عند دخوله هذا السياق اللغوي.

رابعاً: حذف جواب الشرط

اعترض الزهاوي على حذف جواب الشرط، ومن الأبيات التي نقدها قول العقاد ^(٣)

(١) ينظر :العين :١٨/٧.

(٢) مقاييس اللغة :٤٣٦/٥، ولسان العرب ٣٢٩/١٥.

(٣) ديوان الشاعر: ١٧٦.



فلا تبتعد عني فإنك راجعٌ متى تبتعد عني بصفقة خاسر

قال الزهاوي : ((العقاد في هذا البيت حذف جواب الشرط ، ولا يجوز حذفه إلا إذا كان الفعل ماضياً ، فكان الأولى أن يقول :متى ابتعدت عني))^(١) وذكر قول أحمد شوقي ^(٢) :

لك أمون والهلال إذا يكبر والشمس والضحى آباء

قال الزهاوي : ((لم استحسن قوله :إذا يكبر ،فإن الشرط إذا حذف جزؤه جاء في صيغة الماضي))^(٣) ، وقول الرصافي ^(٤)

وأصيد مآثور المكارم في الورى يُريك إذا يلقاك وجه فتى حرّ

قال الزهاوي : ((الصواب في هذا البيت :إذا لقاك))^(٥)

والذي ذكره الزهاوي يرجع إلى رأي عدد من العلماء ، ولا يرجع إلى الإجماع في هذا الحذف، فذكر في حذف جواب الشرط شروط، منها :إذا دلّ عليه دليل في الكلام المتقدم ،و الآخر :يجب أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً، او فعل مضارع مسبوق بلم نحو :أنت ظالم إن فعلت ،فحذف جواب الشرط لدلالة (أنت ظالم) وهذا كثير في الاستعمال^(٦).

^(١) الزهاوي في معاركة: ٤١٣.

^(٢) الشوقيات: ٢٠.

^(٣) مجلة لغة العرب: ٣٨٥/٥، و الزهاوي في معاركة: ٣٧١.

^(٤) ديوان الشاعر: ٣٦.

^(٥) الزهاوي في معاركة: ١٦٦، و الزهاوي الشاعر: ٣٩٨.

^(٦) ينظر: شرح ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل: ٤٢/٤، وشرح شذور الذهب: ٣٦٢.



من المواضع التي يجب فيها حذف الجواب: إن كان الدال عليه ما تقدم هو جواب في المعنى نحو أقوم إن قمت ،والجواب في هذا الموضع محذوف وجوباً ،ولا يمكن جعل المتقدم هو الجواب ونسب هذا الرأي إلى البصريين (١).

ولا يجوز حذف جواب الشرط إذا ظهر الجزم في فعل الشرط وإنما يجوز حذف الجواب ،إذا لم يظهر الجزم ،نحو يقوم زيدٌ إن قامَ عمرو (٢) ، ولم يتفق العلماء على حذف جواب الشرط ،فالمبرد يجعل جواب الشرط هو المتقدم ويرفض تقديره (٣).

وجوّز الكوفيون حذف جواب الشرط بالاختيار إذا كان فعل الشرط مستقبلاً نحو: أنت ظالم إن تفعل ،وخالف هذا الرأي الفراء (٤) ، ومن الشواهد الشعرية التي حُذف فيها الجواب ،وكانَ فعل الشرط مضارعاً قول الشاعر (٥) :

لئن تَكُ قد ضاقتَ عَلَيْكم بيوتكمُ ليعلمُ ربي أن بيتي واسعُ

ففي هذا البيت حُذف جواب الشرط ،والفعل مضارع ،ولم يسبق ب (لم) (٦) فهذا البيت وغيره يعد دليلاً واضحاً للرد على نقد الزهاوي لخصومه ،فهو يعتمد على رأي من يرفض الحذف إلا بشرط مجيء الفعل ماضياً ،أو مضارعاً مسبوفاً (بلم) ،ولكن يوجد من يجيز حذف الجواب والفعل مضارع كما ذكرنا مع الشواهد ، فهذا النقد فيه نظر .

(١) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهرى: ٤١١/٢ .

(٢) ينظر : التوطئة: ٦٥٢ .

(٣) ينظر :المقتضب: ٦٦/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح: ٤١٢/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب: ١٨٧٩/٤ ، والهمع: ٤٦٢/٢ .

(٥) البيت من دون نسبة في : ارتشاف الضرب: ١٨٧٩/٤ ، والهمع: ٤٦٢/٢ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه: ١٨٧٩/٤ .



خامساً: الفصل بين فعل التعجب ومعموله

من الأبيات التي ذكرها الزهاوي في هذه المسألة قول الرصافي^(١):

خليليّ ما أبهى وأبهج في الرؤى نجومًا بأجواز الدجى لم تنزل تسري .

يرى الزهاوي الفصل بين فعل التعجب ومعموله قبيحًا^(٢).

إنَّ الفصل بين فعل التعجب ومعموله في النحو العربي لها علاقة وثيقة بنظرية العامل، فقد قسم العلماء العوامل إلى عامل قوي وعامل ضعيف، فالعامل القوي يعمل في المعمول المتقدم والمتأخر، والعامل الضعيف لا يعمل في المتقدم، وفعل التعجب من العوامل الضعيفة، وفعل التعجب على صيغة (أفعل) ماضٍ غير متصرف، لمشابهته الحروف وهي غير متصرفة^(٣).

فكثير من العلماء يرفض الفصل بين فعل التعجب ومعموله، فقال المبرد : ((لا يجوز القول: ما أحسن عندك زيدًا، وما أحسن اليوم وجه زيد، وما أحسن أمس ثوب زيد؛ لأنَّ هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة وصار كالأسماء))^(٤)، و ابن السراج عنده الفصل قبيح، فلا يجوز القول: ما أحسن عندك زيدًا^(٥)، وجاء في شرح المفصل قول صاحب الكتاب ((لا يُتصرف في جملة التعجب بتقديم أو تأخير، ولا فصل، فلا يقال: عبد الله ما

(١) ديوان الشاعر: ٣٣ .

(٢) ينظر : الزهاوي في معاركة: ١٦٥ .

(٣) ينظر : شرح المفصل للزمخشري: ٤/١٢٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٢٢٨ .

(٤) ينظر :المقتضب: ٤/١٧٨ .

(٥) ينظر :الاصول في النحو: ١/١٠٦ .



أحسن، ولا: ما عبد الله ما أحسن، ولا: ما أحسن في الدار زيداً^(١)، وهذا يعني صيغة التعجب تلزم منهاجاً واحداً لا تخرج عنه لضعف فعلها، فلا يجوز الفصل؛ لأنَّ التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة والأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع^(٢).

فعدم جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله، هذا رأي أكثر البصريين ونسب إلى سيبويه^(٣).

فالواضح أنَّ كثيراً من البصريين يرفضون الفصل بين الفعل ومعموله في أسلوب التعجب، ومردِّ ذلك؛ لضعف هذا العامل، وعدم تصرفه، وملازمته لحالٍ واحدة، قياساً على الأمثال التي تلزم حالاً واحدة، وعلى الرغم من رفض كثير من العلماء لهذا الفصل، توجد كثير من الشواهد يفصل فيها بين فعل التعجب ومعموله وذهب عدد من العلماء إلى جواز الفصل بينهما نحو: ما أجمل في الدار بكرًا، وما أحسن اليوم زيدًا، وكان الاحتجاج؛ لأنَّ فعل التعجب إن كان ضعيفاً لا ينحط عن درجة (إنَّ)، فجواز الفصل بين هذه الحروف و معموله نحو: إنَّ في الدار زيدًا والفعل أقوى من الحرف في العمل فلذلك يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله قياساً على جواز الفصل بين إنَّ ومعمولها^(٤).

^(١) شرح المفصل: ٤٢٢/٤.

^(٢) المصدر نفسه: ٤٢٢/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣٢/٤.

^(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٦٥/٢، والهمع: ٤٠/٣، وشرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ٣٨١/١.

^(٤) ينظر: شرح المفصل: ٤٢٢/٤.



والسبب الآخر الذي احتجَّ به العلماء بجواز الفصل بين الفعل ومعموله وذلك لأنَّ الفصل جاء في باب نعم وبئس كقوله تعالى^(١): {بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا} فإذا جازَ في أسلوب المدح والذم جازَ الفصل في فعل التعجب؛ لأنَّه أشدَّ تصرفاً في معموله من فعل المدح والذم، ففعل التعجب يعمل في المعرفة والنكرة، والمضمر والمظهر^(٢).

ونسب إلى هشام الضرير (٢٠٩هـ) والجرمي (٢٢٥هـ) جواز الفصل بينهما بالحال والمصدر، نحو: ما أحسن إحساناً زيداً، ومن العلماء من أجازَ الفصل بالنداء، فكان جواز الفصل مذهب الفراء (٢٠٧هـ)، والأخفش (٢١٥هـ)، والمازني (٢٤٩هـ)، والفارسي (٣٧٧)، وابن خروف (٦٠٩)^(٣)، وما يسند الفصل قول الناظم^(٤):

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍ مُسْتَعْمَلٍ وَالْخَلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ .

ومن الشواهد الشعرية على الفصل قول الشاعر^(٥):

خَلِيلِيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يَرَى صَبُورًا ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ .

و قول عباس بن مرداس^(٦):

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُؤْمِنِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبَبَ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمَقَدَّمَا .

^(١)سورة الكهف: من الآية: ٥٠.

^(٢)ينظر: البغداديات، لأبي علي الفارسي: ٢٥٦.

^(٣)ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٧١.

^(٤)شرح التصريح على التوضيح: ٦٥/٢.

^(٥)البيت بدون نسبة في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.

^(٦)ديوان الشاعر: ١٤٢، و همع الهوامع: ٤٠/٣.



وقول أوس بن حجر^(١):

أُقيم بدار الحزم ما دامَ حَزْمُها وَأَحر إذا حَالَت بأن أتحوَّلا.

فجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله وارد في كلام العرب، فهذه الشواهد تثبت الفصل بين فعل التعجب ومعموله، والدليل الآخر هو القياس على جواز الفصل بين الحروف ومعملها، و جواز الفصل بين نعم وبئس ومعملها، فالفصل بين فعل التعجب ومعموله أجوز، ولكن رأي الزهاوي يتوافق مع رفض أكثر البصريين لهذا الفصل..

سادساً: وقوع الماضي حالاً

من الأبيات التي ذكرها الزهاوي في اعتراضاته قول العقاد^(٢) :

ما طب جالينوس قيس بطبه إلا غرور .

قال الزهاوي: ((الشاعر لم يصدر الفعل الماضي ب (قد) ، وإذا وقع الماضي حالاً يجب أن يصدر بقد ، أو بالواو وقد نعم ورد مثل هذا ولكن لا يقاس عليه))^(٣)، و قول أحمد شوقي^(٤):

بها شبابيك واللدات بكيته وبكيتهم بالمدمع الذراف .

قال الزهاوي: ((بكيته) حال من الشباب والماضي لا يكون حالاً إلا إذا صدر بقد))^(١)، و قول الرصافي^(٢):

^(١)ديوان الشاعر: ٨٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١٦/٢.

^(٢)ديوان الشاعر: ٧١.

^(٣)الزهاوي في معاركة: ٣٢٦، ومجلة لغة العرب: ٦/٤٨٠، ومعارك العقاد: ٦٥.

^(٤)ديوان الشاعر: ٤٥.



يحكي دم المظلوم مَازَجَ أدمعا هملت بها عين اليتيم همولا.

قال الزهاوي : ((الصواب في هذا البيت (قد مازج) ؛لأنَّ الماضي إذا وقع حالاً يجب أن يصدر بقده))^(٣).

فردَّ العقاد قول الزهاوي: إنَّ هذه المسألة موجودة في القرآن الكريم ويذكر قوله تعالى ^(٤): {جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } ،وذكر بعض الشواهد الشعرية التي تثبت وجود هذه المسألة، والتي هي من كلام العرب الفصحاء، ومنها قول الشاعر ^(٥) :

وتصبح كالدَّودات ناط زمامها إلى شُعبٍ فيها الجواري العوانس.

وقول الشاعر ^(٦) :

هل تعرف الدار بجنبي خيم غيرها بعدك صوب الديم

وقول الشاعر ^(٧):

تمنح المرأة وجهًا واضحًا مثل قرن الشمس في الصحو ارتفع.

هذه الأبيات هي من الأبيات التي ذكرها العقاد دفاعاً عن شعره ^(٨).

^(١) ينظر :معارك الزهاوي : ٢٣٤.

^(٢)ديوان الشاعر: ١٩١.

^(٣)ينظر: الزهاوي في معاركه: ١٩١.

^(٤)سورة النساء :من الآية: ٩٠.

^(٥)ديوان المرقشيين: ٥٧.

^(٦)المصدر نفسه: ٧٢.

^(٧)ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري: ٢٤.

^(٨) ينظر: الزهاوي في معاركه : ٣٨٩ - ٣٩٠، ومعارك العقاد : ٦٥.



هذه المسألة من المسائل التي اختلفت أقوال اللغويين فيها ، فذهب الكوفيون إلى جواز مجيء الفعل الماضي حالاً من غير أن يُسبق بقَد أو غيرها ودليلهم على ذلك قوله تعالى (١): {جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ} فحصرت فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال وتقديرهم: حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ، والذي يقوي ما ذهب إليه الكوفيون قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي، والمفضل بن عاصم، ودليلهم الآخر قول الشاعر (٢):

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لَذَكَرَاكَ نَفْضَةً
كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ.

فالفعل (بلله) فعل ماضٍ، وهو يدل على الحال من دون قد (٣)، وردَّ بعض العلماء هذه الأدلة، بأن الآية الكريمة تدل على الدعاء، كما تقول: جاء قبحه الله، وبذلك لا حجة فيها، والتقدير الآخر للآية: تقدر بوصف ولكنَّ الموصوف محذوف تقديره: أو جاؤكم قومًا حصرت صدورهم وحصرت نعتا له (٤).

وذهب أبو البركات الأنباري إلى إضعاف رأي الكوفيين في هذه المسألة باعتماده على تقدير هذه الشواهد بقَد المحذوفة، في حين نجد من العلماء من يرجح رأي الكوفيين، فقد نُسب إلى أبي حيان أنَّه يرجح رأيهم ويقول: لا يحتاج إلى اضمار قد؛ لأنَّه قد كثر وقوع الماضي في لسان العرب، فساغ

(١) سورة النساء: من الآية : ٩٠.

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي، ينظر: شرح أشعار الهذليين: ٩٥٧/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٨٩/٢، والأنصاف: مسألة ٣٣ / ٢١٢.

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، لأبي البقاء العكبري: مسألة ٦٣ / ٣٢٦.



القياس عليه و قوله :أجاز الأخفش وقوع الماضي حالاً من غير قد وهو الصحيح (١).

وهذه الأقوال تشير إلى ترجيح أبي حيان لما ذهب إليه الكوفيون ،وذهب البصريون إلى عدم جواز مجيء الفعل الماضي حالاً إلا إذا كانت معه قد ،أو كان صفة، ومن الأدلة :أنّ الفعل الماضي لا يدل على الحال ،فيجب أن لا يقوم مقامه ،والدليل الآخر :الذي يصلح أن يكون حالاً ما يصلح أن يقال فيه الآن ،أو الساعة، وهذه لا تصلح مع الماضي والآية الكريمة التي ذكرها الكوفيون عند البصريين تقدر بحذف قد (٢).

فإذا كانت هذه المسألة موضع خلاف بين البصريين والكوفيين ،فالزهاوي يسير على مذهب البصريين ،ولكن العقاد ،والرصافي ،وشوقي لهم ما يثبت وجود هذه المسألة في القرآن الكريم ،وفي أقوال الشعراء السابقين لهم ،ولدى كثير من النحاة ومنهم الكوفيين، وبذلك لا تكون هذه المسألة مأخذاً على الشاعر .

(١) ينظر: المقتضب: ٤/١٢٤ .

(٢) ينظر :معاني القرآن للزجاج :٢/٨٩، وسر صناعة الإعراب :٢/٦٤١، والأصول

: ٢١٦/١، والانصاف :مسألة ٣٣ .



الفصل الثالث

الاعتراضات الخاصة بالصوت

أولاً-الإبدال

ثانياً-حذف النون من حرف الجر من

ثالثاً-حذف النون من مضارع كان

رابعاً-حذف ياء المتكلم من المنادى



أولاً: الإبدال

ذكر الزهاوي لهذا الإبدال قول العقاد^(١):

صاغه الرحمن ذو الفضل العميم غسق الظلماء في قاع صقر.

نقد الزهاوي الشاعر بسبب استعمال الصاد بدلاً من السين^(٢).

وقول شوقي^(٣):

فاذهب كمصباح السلام كلاكما مال النهار به وليس بطافي.

ينقد الزهاوي إبدال الياء بدل الهمزة؛ لأنَّ أصل طافي هو طافئ^(٤).

الإبدال من المسائل الصوتية: وهو ((أن يُجعل حرفٌ موضع حرفٍ آخر لدفع الثقل))^(٥).

وقد خصص ابن فارس في الصحابي باباً للإبدال قال فيه: ((من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض ويقولون مدحّه، ومدّهه، وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء))^(٦).

ونُسب إلى أبي الطيب اللغوي أنّه قال: (ليس المراد بالإبدال تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفان إلا في حرفٍ واحد))^(٧)، والدليل على ذلك عنده

^(١)ديوان الشاعر: ٢٤١.

^(٢)ينظر: الزهاوي في معاركه: ٤٤٨.

^(٣)ديوان الشاعر: ٣٨.

^(٤)ينظر: الزهاوي في معاركه: ٢٣٥.

^(٥)التعريفات: ٥.

^(٦)الصحابي في فقه اللغة: ٢٠٩.

^(٧)المزهر في علوم اللغة العربية: ٤٦٠.



أَنَّ قَبِيلَةَ وَاحِدَةً لَا تَتَكَلَّمُ طَوْرًا مَهْمُوزَةً، وَطَوْرًا غَيْرَ مَهْمُوزٍ، وَلَا بِالصَّادِ مَرَّةً
وَبِالسَّيْنِ مَرَّةً^(١).

وَالْإِبْدَالُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عَلَى ضَرِيحَيْنِ الْأُولَى: بَدَلُ حَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ لِأَجْلِ
الْإِدْغَامِ، وَالثَّانِي بَدَلُ حَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ لِغَيْرِ الْإِدْغَامِ^(٢).

فَالْبَيْتُ الْأَوَّلُ الَّذِي ذَكَرَهُ الزَّهَّائِيُّ يَتَعَلَّقُ بِالْإِبْدَالِ الَّذِي يَحْدُثُ بَيْنَ السَّيْنِ
وَالصَّادِ وَهَذَا الْإِبْدَالُ مَوْجُودٌ فِي اللُّغَةِ وَذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ، وَسَبَبُ الْإِبْدَالِ بَيْنَهُمَا
لِأَنَّهُمَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمَتَدَانِيَةِ فِي الْمَخْرَجِ وَقَدْ جَعَلَهَا سَيَبُويهِ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ
فَقَالَ: ((مِمَّا بَيْنَ طَرَفِ اللِّسَانِ وَفُوقِ الثَّنَائِيَا مُخْرَجِ الزَّيِّ، وَالسَّيْنِ
وَالصَّادِ))^(٣)، وَمِثْلُ الْإِبْدَالِ فِي قَوْلِهِمْ: صَوْبِقُ، وَمَصَالِيْقُ فَأَبْدَلُوا السَّيْنَ صَادًا
صَادًا كَمَا أَبْدَلُوهُمَا، حِينَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ فِي: صُتِقَتْ وَنَحْوِهِ^(٤).

وَيَقُولُ ابْنُ جَنِيٍّ: إِذَا كَانَ بَعْدَ السَّيْنِ غَيْنٌ أَوْ خَاءٌ أَوْ قَافٌ أَوْ طَاءٌ جَازَ قَلْبُهَا
صَادًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَافِقُونَ إِلَى
الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾، وَيُصَاقِقُونَ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى^(٥): ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى
عُلَى وَجُوهِهِمْ نُوفُوا مَسَّ سَقَرَ﴾، وَسَقَرَ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى^(٦): ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى
وَالْقَمَرِ﴾ وَصَخَّرَ وَقَوْلِهِ تَعَالَى^(٧): ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ وَأَصْبَغَ،
وَالْقَمَرِ﴾ وَصَخَّرَ وَقَوْلِهِ تَعَالَى^(٨): ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ وَأَصْبَغَ،

^(١) ينظر: المزهر في علوم اللغة: ٤٦٠.

^(٢) ينظر: كتاب التكملة: ٥٧٠.

^(٣) الكتاب: ٤/٤٣٣.

^(٤) المصدر نفسه: ٤/٤٧٧.

^(٥) سورة الأنفال: الآية: ٦.

^(٦) سورة القمر: الآية: ٤٨.

^(٧) سورة الرعد: الآية: ٢.

^(٨) سورة لقمان: الآية: ٢٠.



وقوله تعالى^(١): {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} والسيراط ،وقالوا في :سُفِّتْ ،صُفِّتْ
وفي سويق ،صَوِّق ^(٢) .
وأما قول طُفَيْلِ الْغَنَوِيِّ^(٣) :

تُثَيِّفُ إِذَا اقْوَرَّتْ مِنَ الْقَوْدِ وَأَنْطَوَتْ بهادٍ رَفِيعٍ يَقْهَرُ الْخَيْلَ صَلْهَبٍ .

فهذا البيت يذكر ابن جنبي فيه مذهبين الأول :يجوز أن تكون الصاد بدلاً
من سين سلَّهَب ؛لأنَّه أكثر تصرفاً من صَلْهَب .
والثاني :يجوز أن تكون الصاد فيه لغة ثانية^(٤) .

وعلى الرضي سبب الإبدال بقوله: ((لأنَّ هذه الحروف التي تقع بعد
الصاد مجهورة مستعلية ،والسين مهموس مُسْتَفِلٌ فكرهوا الخروج منه إلى هذه
الحروف ،لثقله ،فأبدلوا من السين صادًا لأنَّها توافق السين في الهمس
والصفير ،وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء فتجانس الصوت بعد القلب
،وهذا العمل شبيه بالإمالة في تقريب الصوت بعضه من بعض))^(٥) .

فهذه الشواهد من القرآن الكريم والشعر العربي أثبتت وجود الإبدال بين
السين والصاد للتقارب في المخرج أو لغة ثانية ،واضعفت نقد الزهاوي.

والبيت الثاني الذي ذكره الزهاوي ونقد فيه إبدال الهمزة ياءً في (مطافي)
وأصلها (مطافئ) وهذا الإبدال موجود في اللغة ،وذكره الخليل بقوله
((وأما الهمزة فَمَخْرَجُهَا مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ مَهْتُوتَةٌ مَضْغُوتَةٌ فَإِذَا رُقِّهَ عَنْهَا

^(١)سورة الفاتحة: الآية: ٧.

^(٢)ينظر :سر صناعة الإعراب : ٢١٢.

^(٣)ديوان طُفَيْلِ الْغَنَوِيِّ: ٢٩.

^(٤)ينظر :سر صناعة الإعراب : ٢١٢.

^(٥)شرح شافية ابن الحاجب : ٣/ ٢٣٠.



لانت فصارت الياء ،والواو ،والألف ،عن غير طريقة الحروف
الصاح))^(١).

والغرض من الإبدال التخفيف ،وهذا ما يشير إليه قول ابن الحاجب:
(تخفيفُ الهمزة يَجْمَعُهُ الإبدال ،والحذف ،وبين بين أي بيئها وبين حَرَفِ
حَرَكَتها ،وقيل أو حَرَفِ حَرَكَةِ ما قبلها ،وَشَرَطُهُ أن لا تُكُون مُبْتَدَأُ بها وهي
ساكنة ،ومُتَحَرِّكَةٌ ،فالسَّكَنَةُ تُبَدَل بِحَرَفِ حَرَكَةِ ما قبلها: كراس ،وبير))^(٢).

والإبدال عند بعض العلماء قياسي لغرض التخفيف والتخلص من الثقل وهذا
القياس في الشعر وغيره ،وخاصة عند وقوعها في القافية كقول الشاعر^(٣):

وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدِ بَقَاعٍ يُشَجِّحُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي.

فالأصل الواجىء بالهمز ،وعند وقوعها بالقافية ووقف عليها سكنت الهمزة
فخففت بالإبدال إلى الياء^(٤).

وهذا الإبدال عند ابن جني ضرورة شعرية لا يقاس عليه إلا أن يضطر
الشاعر وذكر لذلك قول الشاعر^(٥):

إِنَّ السَّبَّاعَ لَتَهْدِي عَنْ فَرَائِسِهَا وَالنَّاسَ لَيْسَ بِهَادٍ شَرُّهُمْ أَبْدَا.

يُريد الشاعر ،ليس بهادئ فأبدل الهمزة ياءً ضرورة شعرية^(٦).

(١) العين: ٥٢/١.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ٣٠/٣.

(٣) البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٤٩/٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٠/٣.

(٥) البيت لابن هرمة: ينظر: سر صناعة الإعراب: ٧٣٩.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٧٣٩، والخصائص: ١٥٢/٣.



وهذا الإبدال قد يرجع إلى لهجة معينة، لأنَّ الناطق العربي يقول بديت بدلاً عن بدأت ولا ينظر إلى حركة ما قبل الهمزة، وإنما ينطق ما يجده خفيفاً على لسانه، فأساس الإبدال يرجع إلى تعدد اللهجات، والقواعد التي وضعها العلماء بناءً على ما جاء في كلام العرب، وبعد ذكر ما قاله العلماء بالإبدال بين الهمزة والياء فبعضهم جعله قياسي، وبعضهم جعله اضطرارياً إذن هو موجود في اللغة ولا يوجد سبب علمي يجعل الزهاوي ينقد الشاعر عندما قال مطافي بدلاً عن مطافئ.



ثانياً: حذف النون من حرف الجر (من)

اعترض الزهاوي لحذف النون من حرف الجر (من) بقول العقاد (١):

يلوذ ببطن الأرض والأرض جمرة خياشمه م القيط يبضضن بالدم

قال الزهاوي: ((الشاعر في هذا البيت حذف النون من (من) الجارة وهذا

الحذف ذميم؛ وإن ارتكبه بعض الجاهلين)) (٢).

جاء حذف النون من حرف الجر (من) الجارة تشبيهاً بحذف التتوين

لالتقاء الساكنين، فالتتوين عندما يلتقي ساكن يتغير إلى عدة وجوه منها

:الكسر، والضم، والحذف، كقول الشاعر (٣):

تُذهِلُ الشَّيْخَ عن بَنِيهِ وتُبْدي عن خِدامِ العَقِيلَةِ العِذْرَاءُ.

أراد الشاعر: عن خدام العقيمة، فحذف التتوين في هذا الموضع للتخلص

من التقاء الساكنين؛ لأنَّه ضارع حروف اللين بما فيه من الغنة، والقياس

تحريكه (٤).

فالتتوين يكسر ويضم ويحذف للتخلص من التقاء الساكنين، ولكن القياس

هو التحريك، وعلى الرغم من وجود شواهد الحذف، فهي قليلة لذلك لا يقاس

عليها .

وقد جاء عن النون في حرف الجر (من) إنقال سيبويه: ((وقد اختلفت

العرب في من إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام فكسرها قوم على

القياس، وهي أكثر في كلامهم، وهي الجيدة، ولم يكسروا في ألف اللام لأنَّها

(١) ديوان الشاعر: ٦١.

(٢) ينظر: مجلة لغة العرب: ٤٦٨/٥، ومعارك العقاد: ٦٢.

(٣) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: ٩٦.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١٥٩/٥-١٦٢.



مع ألف اللام أكثر؛ لأنَّ الألف واللام كثير في الكلام في كل اسم، ففتحوا استخفافاً، فصار من الله بمنزلة الشاذ. وذلك قولك: من ابنك ومن امرئ، وقد فتح قوم فصحاء فقالوا: من ابنك، فأجروها مجرى: من المسلمين^(١). وذكر هذا الحذف الزمخشري قائلاً: ((كسروا نون (من) عند ملاقاتها كل ساكن سوى لام التعريف، فهي عندها مفتوحة فتقول: من ابنك، ومن الرجل))^(٢).

وجاء فتح النون مع الألف واللام نحو من الرجل، ومن الرسول، وهذا الفتح خروج عن القياس، فالقياس هو الكسر، فكثرة الألف واللام مع الأسماء فهي تدخل على كل نكرة، فكرهوا كسر النون، مع الميم فتتوالى كسرتان مع الثقل، فعدلوا إلى أخف الحركات الفتحة^(٣).

فهذه النصوص لا تشير إلى حذف النون من حرف الجر، وإنما تشير إلى حركة النون والقياس هو الكسر، وعلى الرغم من وجود شواهد شعرية تثبت وجود الحذف للتخلص من التقاء الساكنين، ومنها قول الشاعر^(٤):
كأنهما م الآن لم يتغيّرا
وقد مرّ بالدارين من بعدنا عَصْرُ.
و قول الشاعر^(٥):

أبلغ إِيَادَ دختّوس مألُكَةً
غيرَ الذي قد يقال م الكذب.

(١) الكتاب: ١٥٤/٤-١٥٥.

(٢) شرح المفصل: ٣٨/٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣٨/٥.

(٤) نسب لأبي صخر الهذلي: شرح أشعار الهذليين: ٦٥٩. و ينظر: سر صناعة

الإعراب: ٥٣٨، والخصائص: ٣١٢/١.

(٥) البيت بدون نسبة في الخصائص: ٣١٢/١.



والأصل في البيتين: من الآن، ومن الكذب وحُذفت النون للتخلص من الساكنين^(١).

وعدَّ بعض العلماء الحذف ضرورة شعرية كما في قول الأعشى^(٢):

وكأن الخمرَ المدامة مِ الاسفنت ممزوجةً بماء زلال .

فالشاعر يريد: من الاسفنت، وجاء الحذف في قول الشاعر^(٣):

وإنَّ أنس مِ الأشياء لا أنس قولها .

وأما رأي ابن جني بحذف النون من حرف الجر: ((الحذف في الحروف

ضعيف إلا مع التضعيف، نحو: رُبَّ، وإنَّ))^(٤)

وخلاصة القول: الحذف موجود في اللغة، اثبتته الاستعمال اللغوي ولكنَّ

بعض العلماء لم يجعلوه حذفًا قياسيًا، ومنهم من قال به تشبيهاً بحذف

التتوين، وهناك من رفض هذا، ومنهم من جعله ضرورة شعرية، فنقد

الزهاوي يعتمد على رأي الأغلبية بهذا الحذف؛ لأنَّه غير موجود في كلام

العرب الفصحاء

(١) المصدر نفسه: ٣١٠/١.

(٢) ديوان الأعشى: ٥، وضرائر الشعر: ١١٤.

(٣) البيت بدون نسبة ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٨٢.

(٤) سر صناعة الإعراب: ٤٠.



ثالثاً: حذف النون من مضارع الفعل (كان المجزوم)

ذكر الزهاوي في معاركة مجموعة من الأبيات الشعرية حُذفت النون فيها من مضارع كان منها قول الرصافي^(١):

لو لم يكُ الدهر سوقاً راجَ باطلها

ما راجت الخمر في سوق التجارات.

قال الزهاوي : ((الشاعر في هذا البيت حذف نون الفعل (يكن) وفي هذا

الموضع لا تحذف ؛وجاء حذفها في بيت جاهلي شذوذاً))^(٢)

و قول الرصافي^(٣):

لو لم يكُ السيف ربَّ الملك حارسه ما قام سبطي على رأس له قلم .

تعرض الكلمات لحذف أحد حروفها الأصلية، ويعد الحرف الأخير أكثر الحروف تعرضاً للحذف، وحذف النون من آخر الكلمة موجود في العربية في مواضع مختلفة منها: حذفه من الأفعال الخمسة في حالة النصب والجر وهو حذف قياسي، وواجب، وكذلك في صيغة الأمر من هذه الأفعال وتحذف النون من المثني، وجمع المذكر السالم في حالة الإضافة، وهو حذف مطرد، ولذلك أوجبه النحويون، وفي شبه الإضافة^(٤).

أما حذف النون من مضارع (كان) المجزوم؛ فقد ذكره سيبويه في قوله: ((وأماً الأفعال، فلا يُحذف منها شيءٌ؛ لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك لا أقضي وهو يقضي، ويغزو، ويرمي، إلا أنهم قالوا: لا أدُر في الوقف، لأنه كثر في كلامهم

(١) ديوان الشاعر: ١٦٦.

(٢) مجلة المورد: العدد الرابع، ٢٧٤.

(٣) ديوان الشاعر: ٥٢٧، وينظر: الزهاوي في معاركة: ٢٠٢.

(٤) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٧٩.



وهو شاذٌ كما قالوا لم يَكُ، شُبِّهت النون بالياء حيث سكنت، ولا يقولون لم يَكُ الرجلُ؛ لأنها في موضع تحرُّكٍ، فلم يُشَبَّه بلا أدرٍ، فلا تحذف الياء إلا في لا أدرٍ، وما أدرٍ))^(١).

فالموضح من نصِّ سيبويه أنَّ الحذف في هذه الأفعال شاذٌ، وشبهه بحذف الياء في لا أدرٍ في حالة الوقف، وبين سبب الحذف في هذه المواضع كثرة الاستعمال، والوقف، ولكنه يرفض حذف النون مع الساكن لأنه لم يسمعه من العرب، وهي في موضع تحريك، وذكرها ابن جني في مؤلفاته، وعنده الحذف شاذٌ لا يقاس عليه، وهذا ما يشير إليه قوله: ((أمَّا قولهم: لم أبل، ولا أدرٍ، ولم يَكُ، فإنما حُذِفَ هذا لكثرة استعمالهم إيَّاه في كلامهم، وهم ممَّا يحذفون ما يكثر في كلامهم، ويغيرونه عن حال نظائره وهذه الأحرف من الشواذ لا يقاس عليها))^(٢).

وهذا الرأي مُشابه إلى نصِّ سيبويه السابق، ويشبَّه ابن جني حذف النون في مضارع كان بحروف المدِّ واللين بالغنة التي فيها، وأنها ساكنة، حذفوا النون فيها، كما يحذفون حروف المد إذا وقعت لام الكلمة للجزم، نحو لم يَغْزُ، ولا يرم، فكَذلك قالوا لم يَكُ^(٣).

وهذا يشير إلى اعتماد ابن جني في هذا الحذف على النظر، فيجعل حذف النون في مضارع كان يناظر حذف حروف العلة في الأفعال المعتلة، ثم يثبت أنَّ النون في مضارع (كان) تشبه حروف العلة؛ لأنها إذا

(١) الكتاب: ٤/١٨٤.

(٢) المنصف: ٢/٢٢٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٢٢٨.



تحركت لا تحذف نحو لم يكن الرجل مُنطلقًا، ولا يجوز لم يك الرجل، لتحرك النون وجاء حذفها شاذًا في بيت شعري للضرورة^(١):

لم يك الحَقُّ على أن هاجهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَى بالسَّرَرِ

فالحذف في هذا البيت الشعري إجحافًا حسب رأي ابن جني، وذلك؛ لحذف اللام والعين معًا، والحذف فيه مقدر على أصل الحذف في لم يك زيدٌ وبعدها جاء بألف واللام، وبقيت على حالها^(٢)، ويذكر لذلك شاهدًا ذكره سيبويه^(٣): كَنَواحِ ريشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللثَتَيْنِ عَصْفَ الأَثْمِدِ.

فالحجة في حذف الياء في (نواح) بأنه قَدَّرَ الكلمة قبل الإضافة^(٤).

وبحسب هذا فرأي سيبويه وابن جني في هذا الحذف واحد، وهو عدم جواز حذف النون من مضارع كان في موضع التحريك .

والذي جاء في الشعر يعدُّ شاذًا لا يقاس عليه وسبب الحذف هو كثرة الاستعمال، ومن العلماء من أجاز حذفها في حال سكونها جزمًا، والتامة أقل ما لم يوصل الضمير أو تسكن خلفًا ليونس، ومن شروط حذفها بسبب التخفيف أن يكون الفعل مضارعًا مجزومًا، وألا توصل بضمير نحو (أن يكُنهُ فَلَئِنْ تُسلطَ عَلَيْهِ) ولا بساكن كقوله تعالى^(٥): {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ البَينَةُ}، ومثال ما اجتمعت فيه

(١) البيت لقطرب ينظر: المنصف: ٢٢٨/٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٢٢٩/٢ .

(٣) البيت لخفاف بن ندبة السلمى ينظر: الكتاب: ٢٧/١، وورد بدون نسبة في المنصف: ٢٢٩/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٥) سورة البينة: الآية: ١.



الشروط قوله تعالى^(١): { قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ
بِعَجْبًا } ، وقوله تعالى^(٢): { فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّةَ اللَّهِ }، هذه
شواهد من القرآن تثبت حذف النون على وفق الضوابط التي وضعها
العلماء، فهي كثيرة في القرآن الكريم^(٣). ونُسب إلى يونس إجازته الحذف مع
الساكن ووافقه ابن مالك تمسكاً بالشواهد الشعرية^(٤) ومنها قول الشاعر^(٥):
فإن لم تك المرأة أبدت وسامةً فقد أبدت المرأةً جبهةً ضيغم .
وقول الشاعر^(٦):

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغنٍ عنه عقدُ التمام .
ووافق أبو حيان يونس النحوي؛ لأنَّ الحذف للتخفيف، ويثقل اللفظ بثبوتها قبل
ساكن أشد من ثقله بثبوتها من دون ذلك، فالحذف مع الساكن أولى^(٧)، إلا
أنَّ الثبوت مع الساكن أكثر من الحذف، وجاء القرآن به في عدة مواضع،
ومن الشواهد التي لم تحذف النون فيها مع الساكن قوله تعالى^(٨): { لَمْ يَكُنِ
اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا } .

وكثير من العلماء خالف يونس في هذا الحذف، منهم السيرافي، فعنده
الحذف شاذٌ، وابن السراج، وأبو علي، وابن عصفور فعندهم .

(١) سورة مريم الآية: ٢٠ .

(٢) سورة غافر الآية: ٨٥ .

(٣) ينظر: همع الهوامع: ١٠٧/٢ .

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٧٥-٢٧٦ .

(٥) البيت لخنجر بن صخر الأسدي ينظر: التذليل والتكميل: ٢٣٧/٤ .

(٦) البيت بدون نسبة ينظر: المساعد: ٢٧٥/١ .

(٧) ينظر: التذليل والتكميل: ٢٣٧/٤ .

(٨) سورة النساء: الآية: ١٣٧ .



أنَّ هذا الحذف جائز، ولكنه على قبح واضطرار^(١).
والواضح من هذا الحذف اتفاق أكثر العلماء على عدم جواز الحذف مع
الساكن وإنَّ جازَ فهو قبيح وكانت الحجة ما جاء في القرآن الكريم من كثرة
الشواهد .

والرأي الآخر يجيز الحذف بالاعتماد على بعض الشواهد الشعرية، فكان نقد
الزهاوي يعتمد على رأي الأكثرين، ولكنَّ الذي يؤخذ عليه قوله بوجود شاهد
واحد للحذف مع الساكن، وقد تبين خلاف ذلك، فالأمثلة متعددة، ولكنَّ
العلماء لم يعتمدوا عليها.

(١) ينظر: خزانة الأدب ولب لسان العرب: ٢٠٤/٩.



رابعًا: حذف ياء المتكلم من المنادى

ذكر الزهاوي لهذه المسألة قول الشاعر^(١):

قاتل الله يا ابن أُمي المنايا أنا من قبل مذ حسبت الرزايا.

قال الزهاوي: ((يا ابن أُمي خطأ، والصواب يا ابن أم كما مصرح في بحث النداء))^(٢). ويذكر قوله تعالى^(٣): { قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي }.

تضاف ياء المتكلم إلى المنادى، وذكر العلماء لهذه الإضافة عدة مذاهب، منها: فَتَحُ الياء نحو: يَا غُلَامِي، وإسكانها نحو: يَا غُلَامِي، وتقلب الياء أَلْفًا نحو: يَا غُلَامًا، وقد تحذف هذه الياء وتعوض كسرة نحو: يَا غُلَامٍ وقد تعوض الياء المحذوفة بالضممة نحو: يَا غُلَامُ زَيْدٍ^(٤).

وأجاز الأَخْفَشُ والمَازِنِي، والفارسي حذف الألف التي جاءت مكان الياء وتعويضها بالفتحة نحو: يَا غُلَامٌ^(٥)، تُرِيدُ يَا غُلَامًا، وهذا يقاس عليه عندهم، ومنع هذا الأكثرون، وترتيب هذه الآراء حسب الفصاحة: يَا غُلَامٌ ثُمَّ يَا غُلَامًا ثُمَّ يَا غُلَامِي، وأقلها: يَا غُلَامُ، ومُنِعَ الحذف من يَا مُكْرَمِي، للحال والاستقبال ونحوه، فالإضافة في هذا الموضع للتخفيف، والياء في نية

(١) البيت للرصافي لم أجده في ديوانه ينظر: مجلة المورد : ٢٧٣.

(٢) مجلة المورد: ٢٧٣.

(٣) سورة طه : الآية: ٩٤.

(٤) ينظر: التوطئة: ٢٥٠، وارتشاف الضرب: ١٨٥/٢.

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب: ١٨٥/٢.



الانفصال، وهذه الإضافة لا تشبه يا قاضٍ في إجازة الحذف، فالياء لا تحذف ولا تقلب، ولا يفتح ما قبلها، وإنما تفتح أو تسكن^(١).

وهذه الآراء بعضها يرجع إلى ما قاله سيبويه في هذه المسألة: ((اعلم أنّ بُقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل تقول: يا غلامي أقبل، وكذلك إذا وقفوا))^(٢).

والواضح من نصّ سيبويه: عدم حذف ياء المتكلم من المنادى هو لغة معينة، ولكنه لا ينسب هذه اللغة لقبيلة معينة، ويذكر شواهد منها قول الشاعر^(٣):

وكنت إذ كنت إلهي وحدا لم يكُ شيءٌ يا إلهي قبلكا.

و ذكر إبدالها ألفاً، وبين سبب الإبدال، وذلك؛ لأنّ الألف أخف من الياء^(٤)، أمّا آراؤهم بالاسم المضاف إلى المنادى، وإذا أضيف الاسم إلى ياء المتكلم، فقد خصص سيبويه باباً بهذه المسألة، وقال فيه: ((وتثبت فيه الياء لأنّه غير منادى، وإنّما هو بمنزلة المجرور في غير النداء))^(٥)، مستشهداً مستشهداً لذلك بشواهد من كلام العرب: يا ابن أخي، ويا ابن أبي، ويا غلام غلامي^(٦)، و قول الشاعر^(٧):

يا ابن أمي ويا شقيقَ نفسي أنتَ خَلِيتني لدهرٍ شديدٍ.

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٧٥.

(٢) الكتاب: ٢/٢١٠.

(٣) البيت لعبد الله بن عبد الأعلى ينظر: الكتاب: ٢/٢١٠، وشرح شواهد المغني: ٢٣٣.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الكتاب: ٢/٢١٣.

(٦) الكتاب: ٢/٢١٣.

(٧) البيت لأبي زيد الطائي ينظر: الكتاب: ٢/٢١٣ وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٣٥.



فهذه الشواهد التي ذكرها سيبويه تثبت عدم حذف الياء من المضاف إلى المنادى؛ لأنه ليس بمنادى، والحذف فقط في المنادى على رأي سيبويه ولكن الحذف جاء في قول العرب: يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ، وسبب الحذف في هذه المواضع كثرة الاستعمال، وهذه الأسماء بمنزلة اسم واحد، وهي أكثر استعمالاً من: يا ابن أبي، ويا غُلامَ غُلامي، وهي بمنزلة: ياأحدَ عَشَرَ أقبلوا. ومنه قول الشاعر^(١): يا بنتَ عمّا لا تلومي وأهجي .

فبدل الياء ألفاً كراهية اجتماع الياء والكسر، وجاء في القرآن الكريم في قوله تعالى^(٢): {قال يا ابنَ أمّ إنّ القومَ استضعفوني} في حين لا يحذف من: يا ابن أخي، ويا ابن خالتي لقلته بالكلام^(٣)، وقوله تعالى^(٤): {قال يا ابن أمّ لا تأخذ بلحيتي} ففي الآية الكريمة حُذفت الياء من أم؛ لأنها بمنزلة الاسم الواحد مع ابن^(٥).

واثبت بعض العلماء الياء؛ لأنهم جعلوا النداء في ابن فقط، فيقولون يا ابن أمي كما في يا زيد، ومن الشواهد الشعرية على هذا الرأي قول الشاعر^(٦):

يا بنت عمي لا حني الهواجرُ.

ومن شواهد الحذف قول الشاعر^(٧):

(١) البيت لأبي النجم ينظر: المصدر نفسه: ٢١٤/٢.

(٢) سورة الأعراف الآية: ١٥٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٩٤/١.

(٤) سورة طه: من الآية: ٩٤.

(٥) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢٥/٢-٢٦.

(٦) البيت من دون نسبة ينظر: المصدر نفسه: ٢٥/٢.

(٧) البيت من دون نسبة ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢٥/٢.



رجالٌ ونسوانٌ يَودونُ أنِّي إياك نخزي يا بن عمّ ونفضح.

الواضح من هذا الحذف أنّ من العلماء من يرجح حذف الياء من المضاف إلى المنادى، وهم الأغلبية، وكانت حجتهم ما جاء في القرآن الكريم، والسبب الثاني للتخفيف، وذلك؛ لكثرة الاستعمال، فجعلوا الاسم بمنزلة الاسم الواحد وهذا الرأي هو الذي اعتمد عليه الزهاوي في نقده للرصافي في هذه المسألة، ولكنّ عددًا من العلماء خالفوا هذا الرأي، وكان رأيهم جواز بقاء الياء، و حجتهم في هذا أنّ المضاف إلى المنادى منفصل، والحذف بالمنادى فقط وذكروا بعض الشواهد الشعرية التي ذكرناها، فهذا الرأي يبعد الخطأ عن قول الرصافي، وأن كان ضعيفاً.



النتائج

وفي نهاية هذا البحث لابد من ذكر نتائجه ومنها:

١- عدم اتفاق العلماء على رأي واحد بلغة الشعر فمنهم من آمن بحرية الشاعر وأجاز له الخروج عن القاعدة النحوية ،ومنهم من رفض هذا الخروج وعدّه مذموماً وخطأً الشاعر ،ومنهم من وضع شروطاً لهذا الخروج ،وكان الزهاوي يرفض الخروج عن القاعدة النحوية ،ولكنه يجيز الخروج عن الأوزان السائدة ،والأوزان التي ذكرها الخليل الفراهيدي.

٢- تأثر الزهاوي بجماعة الديوان في مضمون اعتراضاته،فالهدف الرئيس من هذه الاعتراضات هو أن يخطيء الشاعر ،ويعدّه لا يعرف من العربية شيئاً.

٣-تعد المسائل النحوية هي أكثر استعمالاً في هذه الاعتراضات وقد تضمنت الحذف بنسبة كبيرة، فقد ذكر الزهاوي حذف الاسم وحذف الجملة ،ثم مسائل متفرقة.

٤- اعتماد الزهاوي في اعتراضاته على الرأي العام والشائع والذي يرجع إلى المدرسة البصرية في الغالب.



٥- نجد الزهاوي في بعض الاعتراضات يستشهد بالقرآن الكريم ويحتج به على أخطاء الشعراء ،ونجد خلاف ذلك في اعتراضات أخرى، فهو يخطيء الشاعر على الرغم مما ذكره الشاعر هو من الاستعمال القرآني ،وهذا يعد اضطراباً بالمنهج.

٦- اتصاف لغة الشعر في عصر الزهاوي بالسهولة والعامية واستعمال الألفاظ البسيطة.

٧- كثير من الاعتراضات التي ذكرها الزهاوي وعدّها مذمومة قد استعملها في شعره ،ومنها تغيير الأوزان عن المؤلف ،وتعدية الفعل اللازم ،واستعمال الألفاظ الغريبة والمهجورة.

٨- عدم اعتماد الزهاوي على الاستعمال الفصيح ،وعدم رجوعه إلى المعجم العربي في اعتراضاته.

٩- لا يمكن أن نسمي ما دار في هذه الاعتراضات نقداً لغوياً ؛لأنّه لا يرمي إلى سلامة اللغة العربية من الخطأ ، لأنه يرجع إلى أسباب شخصية دفعت الزهاوي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



قائمة المصادر والمراجع



❖ القرآن الكريم .

- (١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه :د خديجة الحديثي الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م،مكتبة النهضة.
- (٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبوحيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت ٧٤٥هـ) الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م،تح :د.رجب عثمان محمد ،مكتبة الخانجي .
- (٣) الأزهية في علم حروف المعاني : الهروي ،علي بن محمد (ت ٤١٥هـ) تح: عبد المعين الملوحي ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- (٤) أساس البلاغة :الزمخشري ،أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد(ت ٥٣٨هـ) الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، تح :محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمية بيروت .
- (٥) أسرار العربية :إبراهيم أنيس ،الطبعة السادسة ١٩٧٨،مكتبة الأنجلو.
- (٦) الأشباه والنظائر في النحو :جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)تح :د.عبد العال سالم مكرم ،مؤسسة الرسالة.
- (٧) الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ)، الطبعة الثالثة،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، تح د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت .
- (٨) إعراب الجمل وأشباه الجمل :فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، دار القلم العربي حلب.
- (٩) أمالي ابن الشجري :هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسن العلوي (ت ٥٤٢ هـ) تح :محمود محمد الطناحي ،مكتبة الخانجي.



- ١٠) الانتصار لسبيويه على المبرد: أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (ت ٣٣٢ هـ) الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة .
- ١١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ابن الأنباري ،كمال الدين عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد(ت ٥٧٧ هـ) الطبعة الأولى ،تح :جودة مبروك مكتبة الخانجي.
- ١٢) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : ابن هشام ،جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله الأنصاري(ت ٧٦١ هـ) تح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية.
- ١٣) البرهان في علوم القرآن : الزركشي ،بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤ هـ) تح :أبو الفضل إبراهيم ،دار التراث.
- ١٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد ابن عبيد الله القرشي (ت ٦٨٨ هـ) الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م ،تح د. عياد بن عبيد ،دار الغرب العربي.
- ١٥) بلاغة النظم القرآني :بسيوني عبد الفتاح.
- ١٦) تاج العروس من جواهر القاموس : الزبيدي ،محمد مرتضى الحسيني (١٢٠٥ هـ) تح :عبد الستار أحمد فراج ،مطبعة الكويت ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- ١٧) تاج اللغة وصحاح العربي: الجوهري ،إسماعيل بن حماده (٣٩٣ هـ) ،تح :أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم.



١٨) التبصرة التذكرة : الصميري ،أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.تح :د.فتحي أحمد مصطفى ،دار الفكر.

١٩) التبيان في تفسير القرآن :الطوسي ،أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ) تح: أحمد حبيب العامري ،دار إحياء التراث بيروت.

٢٠) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين :العُكبري.أبو البقاء ابن أبي عبد الله (ت ٦١٦ هـ) تح: عبد الرحمن السليمان ١٣٩٦هـ١٩٧٦م.

٢١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل :أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ،تح :دحسن هنداوي ،دار القلم دمشق،١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٢) التطبيق النحوي والصرفي :الدكتور عبده الراجحي ،دار المعرفة الجامعية ١٩٩٢.

٢٣) تفسير التحرير والتنوير :محمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣) الدار التونسية للنشر.

٢٤) التفسير المعين :محمد هويدي، دار المغرب ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢٥) التمام في تفسير أشعار هذيل :أبو الفتاح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) الطبعة الأولى ١٣٨١هـ-١٩٦٢م ،تح أحمد ناجي القيسي وآخرون، مطبعة العاني، بغداد.

٢٦) تهذيب اللغة : الأزهري ،أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) تح عبد السلام هارون الدار المصرية.



- (٢٧) التوطئة: الشلوبيني، أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله (ت ٦٤٥هـ) تح: د. يوسف أحمد المطوع.
- (٢٨) الجملة الشرطية عن النحاة العرب: محمد فهمي حجازي الطبعة الأولى ١٤٠١هـ-١٩٨١م، مطابع الدجوي.
- (٢٩) الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، الحسن بن قاسم، (ت ٧٤٩هـ) الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت.
- (٣٠) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ) تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي.
- (٣١) الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ) تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- (٣٢) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية: د. عبد العظيم إبراهيم محمد، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، مكتبة وهبة.
- (٣٣) دلالة الألفاظ: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة ١٩٧٢م.
- (٣٤) ديوان أبي النجم العجلي الفضل بن قدامة، تح: د. محمد أديب عبد الواحد، مجمع اللغة العربية ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- (٣٥) ديوان الأخطل، تح: مهدي محمد ناصر الدين، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، دار الكتب العلمية بيروت،.
- (٣٦) ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد حسين.
- (٣٧) ديوان الرصافي: دار العودة بيروت.



- ٣٨) ديوان الطرماح، تح: د. عزة حسن، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، دار الشرق العربي بيروت.
- ٣٩) ديوان الفرزدق: شرح الأستاذ: علي ناعور، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٤٠) ديوان المتنبي، دار بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٤١) ديوان المرقشين: تح. كارين صاور، بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٨ م، دار صادر.
- ٤٢) ديوان النابغة الذبياني: شرح محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي، تح: د. علي الهروط ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٤٣) ديوان امرئ القيس، تح مصطفى عبد الشافي، دار المعرفة بيروت.
- ٤٤) ديوان أوس بن حجر: تح وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار بيروت.
- ٤٥) ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تح عزة حسن، إحياء التراث القديم، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.
- ٤٦) ديوان تابط شراً وأخباره: تح: علي ذو الفقار شاكر، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، دار الغرب الإسلامي.
- ٤٧) ديوان تميم بن مقبل، تح: د. عزة حسن، دار الشرق العربي بيروت ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٤٨) ديوان جرير: دار بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٤٩) ديوان حسان بن ثابت: تح د. وليد عرفات، دار صادر بيروت.
- ٥٠) ديوان حسان بن ثابت: شرح الأستاذ عبد مهنا، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م دار الكتب العلمية بيروت.



- ٥١) ديوان ذي الأصبع العدواني حرثان بن محرث :تح: عبد الوهاب محمد علي العدواني وآخرون ،مطبعة الجمهور الموصل ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- ٥٢) ديوان ذي الرُّمّة : غيلان بن عقبة العدوي،تح:د. عبد القدوس أبو صالح، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م ، مؤسسة الإيمان بيروت.
- ٥٣) ديوان رؤبة بن العجاج :ترتيب وليم بن الورد ،دار ابن قنبة.
- ٥٤) ديوان جميل صدقي الزهاوي:المطبعة العربية في مصر ،١٣٤٣هـ-١٩٢٤م.
- ٥٥) ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري ،تح شاكر العاشور ،الطبعة الأولى ١٩٧٢.
- ٥٦) ديوان طرفة بن العبد ،تح: عبد الرحمن المصطفاوي الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م ، دار المعرفة.
- ٥٧) ديوان طرفة بن العبد : شرح الأعلام الشمنثري، تح: درية الخطيب ولطفي الصقال ،المؤسسة العربية الطبعة الثانية ٢٠٠٠م.
- ٥٨) ديوان طفيل الغنوي: شرح الأصمعي ،تح: حسان فلاح أوغلي بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٧م ،دار صادر.
- ٥٩) ديوان عباس بن مرداس السلمى :تح :ديحيى الجبوري ، الطبعة الأولى ١٣١٢هـ-١٩٩١م ، مؤسسة الرسالة.
- ٦٠) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ،تح: د محمد يوسف نجم ،دار صادر بيروت.
- ٦١) ديوان عبيد بن الأبرص ،شرح :أشرف أحمد، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م ،دار الكتاب العربي.



- ٦٢) ديوان عدي بن زيد العبادي: تح: محمد جبار المعبيد، دار الجمهورية بغداد ١٩٦٥.
- ٦٣) ديوان عروة بن الورد: شرح: يعقوب بن إسحاق، تح: عبد المعين الملوح، إحياء التراث العالمي.
- ٦٤) ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم بيروت.
- ٦٥) ديوان كميت بن زيد الأسدي، تح: محمد نبيل طريقي، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، دار صادر بيروت.
- ٦٦) ديوان لبيد بن ربيعة العامري: دار صادر بيروت.
- ٦٧) ديوان معن بن أوس المزني: صنعه حاتم الضامن ونوري حمودي القيسي، دار الجاحظ ١٩٧٧م.
- ٦٨) ذم الخطأ في الشعر: ابن فارس اللغوي (ت ٣٩٥ هـ) تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٦٩) الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف ١٩٨٢م.
- ٧٠) رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢ هـ) تح: أحمد محمد الخراط مجمع اللغة العربية.
- ٧١) الزهاوي الشاعر والفيلسوف والكاتب: عبد الرزاق الهلالي.
- ٧٢) الزهاوي في معاركه الأدبية والفكرية: عبد الرزاق الهلالي، دار الرشيد.
- ٧٣) سر صناعة الإعراب: ابن جني، أبو الفتح، عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، تح: د. حسن هندواوي، دار القلم دمشق.



(٧٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م،تح: محيي الدين عبد الحميد ،دار التراث في القاهرة .

(٧٥) شرح أبيات سيبويه : النحاس ،أبو جعفر أحمد بن محمد ،(ت٣٣٨هـ) ،الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.تح:د. زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة.

(٧٦) شرح أبيات سيبويه: السيرافي، أبو محمد يوسف بن المرزبان(ت ٣٨٥ هـ) ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.تح: محمد الريح هاشم ،دار الجيل بيروت.

(٧٧) شرح أشعار الهذليين :أبو سعيد الحسين الشكري ،تح :عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة.

(٧٨) شرح التصريح على التوضيح : الأزهرى ،خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ هـ) ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.تح :محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمية بيروت

(٧٩) شرح المفصل للزمخشري : ابن يعيش،موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلى (ت ٦٤٣ هـ) الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٦م تح :د.إميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية بيروت .

(٨٠) شرح ديوان المتنبي :عبد الرحمن البرقوقي ،دار الكتاب العربي بيروت.

(٨١) شرح شافية ابن الحاجب :رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) تح محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرون ،دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.



٨٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب :ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري (ت ٧١٦هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع.

٨٣) شرح شواهد المغني:السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)،تح: الشيخ محمود أحمد ،مكتبة الخانجي.

٨٤) شرح قطر الندى وبل الصدى : ابن هشام الأنصاري ، محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت ٧٦١هـ) الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار الخير.

٨٥) شعر زياد الأعجم :تح د.يوسف حسين بكار، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م دار المسيرة.

٨٦) الشوقيات: أحمد شوقي ،دار العودة بيروت،١٩٨٨.

٨٧) الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا الرازي، (ت ٣٦٩هـ) الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م تح: عُمر فاروق الطباع ،مكتبة المعارف.

٨٨) ضرائر الشعر : ابن عصفور،أبو الحسن مؤمن بن محمد بن علي الأشبيلي (ت ٦٩٩هـ) ،الطبعة الأولى ١٩٨٠م.تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس

٨٩) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي :طاهر سليمان حمودة ،الدار الجامعية.

٩٠) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده : القيرواني ،أبو علي الحسن ابن رشيق (ت ٤٥٦هـ) الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ-١٩٨١م.تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل.



٩١) الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تح: محمد إبراهيم سليمان، دار العلم والثقافة.

٩٢) فصول في فقه اللغة: د. رمضان عبد التواب، الطبعة السادسة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، مكتبة الخانجي.

٩٣) في النحو العربي نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، دار الرائد العربي بيروت.

٩٤) القاموس المحيط: الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٩٥) قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي: أبو أوس إبراهيم الشمسان، مطبعة المدني ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٩٦) الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي.

٩٧) كتاب التكملة: أبو علي المرجان، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ) الطبعة الثانية ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، تح: د. كاظم بحر، عالم الكتب.

٩٨) كتاب الصناعتين: أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) الطبعة الأولى ١٩٥٢م تح: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب.



- ٩٩) كتاب العين: الخليل، أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)
 تح: د مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي .
- ١٠٠) كتاب حروف المعاني: الزجاجي، القاسم عبد الرحمن بن إسحاق
 (ت ٣٤٠هـ)، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. تح: علي توفيق الحمد
 ،دار الرسالة .
- ١٠١) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : التهانوي محمد علي الفارقيتح
 :د علي دحروج ،مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- ١٠٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل
 :الزمخشري ،جار الله أبي القاسم محمود بن عمر،(ت ٥٣٨هـ) الطبعة
 الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م. تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ،مكتبة
 العبيكي .
- ١٠٣) كفاية المعاني في حروف المعاني: عبد الله الكردي (ت ١٢١١هـ)
 الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، تح: شفيق برهان ،دار اقرأ ،بيروت.
- ١٠٤) اللباب في علل البناء والإعراب :أبو البقاء ،عبد الله بن الحسين
 العُكبري (ت ٦١٦هـ) الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، تح غازي مختار
 ،وعبد الاله نبهان ،دار الفكر.
- ١٠٥) لسان العرب : ابن منظور،أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم
 بن (ت ٧١١هـ) ،دار صادر.
- ١٠٦) لغة الشعر الحديث في العراق :د.عدنان العوادي، منشورات وزارة
 الثقافة العراقية، ١٩٨٥.
- ١٠٧) لغة الشعر بين جيلين :د.إبراهيم السامرائي، دار الثقافة بيروت.



- ١٠٨) اللغة العربية معناها ومبناها : د. تَمَّام حسان ، دار الثقافة، طبعة ١٩٩٤م.
- ١٠٩) اللّمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) تح : سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي ١٩٨٨م.
- ١١٠) ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥ هـ) الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م . تح: د. أحمد محمد سليمان.
- ١١١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧ هـ)، تح: د أحمد الحوفي ، ود. بدوي طبانة ، دار نهضة مصر .
- ١١٢) مجاز القرآن : أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (ت ٢١٠ هـ) تح : محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي.
- ١١٣) مجالس ثعلب : ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١ هـ) تح : عبد السلام هارون ، دار المعارف في مصر النشرة الثانية.
- ١١٤) مجلة المورد : وزارة الإعلام العراقية ، العدد الرابع، المجلد الثاني ١٩٧٣م.
- ١١٥) مجلة لغة العرب السنة السادسة، ١٩٢٨.
- ١١٦) مجمع البيان في تفسير القرآن : الطبرسي ، أبو علي الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨ هـ)، دار العلوم بيروت .
- ١١٧) المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) تح: علي النجدي وآخرون ، لجنة إحياء التراث في مصر ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.



- ١١٨) مختار الصحاح : الرازي ،محمد بن أبي بكر بن عبد القادر مكتبة لبنان ١٩٨٦م.
- ١١٩) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي :رمضان عبد التواب الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م مكتبة الخانجي.
- ١٢٠) المزهر في علوم اللغة وأنواعها : السيوطي عبد الرحمن جلال الدين (ت ٩١١هـ) الطبعة الثالثة،تح: محمد أحمد جاد المولى وآخرون ،مكتبة أنوار التراث.
- ١٢١) المساعد على تسهيل الفوائد :ابن عقيل ،بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ،تح محمد كامل بركات، دار الفكر ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ١٢٢) المصباح المنير في غريب شرح الكبير: الفيومي، أحمد بن محمد(ت ٧٧٠هـ) الطبعة الثانية.،تح: د.عبد العظيم الشناوي ،دار المعارف.
- ١٢٣) المطالع السعيدة في شرح الفريدة :السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر(ت ٩١١ هـ) ،تح: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة ١٩٧٧م.
- ١٢٤) معارك العقاد الأدبية :عامر العقاد ،دار الجيل بيروت .
- ١٢٥) معاني القرآن : الأخفش الأوسط،أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م،تح: هدى محمود قراعة ،مكتبة الخانجي.
- ١٢٦) معاني القرآن :الفراء ، زكريا يحيى بن زياد،(ت ٢٠٧هـ) الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م عالم الكتب.



١٢٧) معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ،أبو إسحاق إبراهيم بن السري(ت ٣١١ هـ) الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.تح :د.عبد الجليل عبده شلبي .

١٢٨) معاني النحو :د. فاضل صالح السامرائي، مكتبة أنوار دجلة بغداد.

١٢٩) معجم الأدياء من العصر الجاهلي إلى ٢٠٠٣:كامل سلمان

الجبوري، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م دار الكتب العلمية بيروت.

١٣٠) معجم الأفعال المتعدية بحرف :موسى بن محمد بن الملياني

الأحمدي، الطبعة الأولى ١٩٧٩ دار العلم.

١٣١) معجم التعريفات : الشريف الجرجاني ،أبو الحسن علي بن محمد (ت

٨١٦هـ) ،تح :محمد صديق المنشاوي ،دار الفضيلة.

١٣٢) معجم المؤلفين المعاصرين :محمد خير رمضان ،مكتبة الملك فهد

الوطنية ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٣٣) المعجم الوسيط ،مجمع اللغة العربية في مصر ،الطبعة الرابعة

١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م،مكتبة الشروق الدولية.

١٣٤) المعجم في تفسير لغة القرآن وسر بلاغته :قسم القرآن في مجمع

البحوث الإسلامية.

١٣٥) معجم مقاييس اللغة :أبو الحسين ،أحمد بن فارس بن

زكريا(ت٣٩٥هـ) تح: عبد السلام محمد هارون ،دار الفكر.

١٣٦) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)

تح :د.عبد اللطيف محمد الخطيب.



- ١٣٧) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي أبو إسحاق ابن موسى (ت ٧٩٠هـ)، تح: عبد الرحمن سليمان الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، مركز إحياء التراث الإسلامي.
- ١٣٨) المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) تح: محمد عبد الخالق عزيمة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، لجنة إحياء التراث.
- ١٣٩) المقرب ، ابن عصفور (علي بن مؤمن) (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق : احمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٦م .
- ١٤٠) المنصف في شرح التصريف :أبو الفتح ،عثمان بن جني الطبعة الأولى ١٩٥٤م، تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين،
- ١٤١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء : أبو الحسن حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ) تح :محمد الحبيب بن الحوجة، دار الغرب الإسلامي.
- ١٤٢) موسوعة معاني الحروف العربية :د.علي جاسم سلمان ،دار أسامة الأردن ٢٠٠٣م.
- ١٤٣) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء : المرزباني أبو عبيد الله محمد بن عمران(ت ٣٨٤هـ) جمعية نشر الكتب بالقاهرة ١٣٤٣هـ .
- ١٤٤) نتائج الفكر في النحو :السهيلي،أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ) الطبعة الأولى ،١٤١٢هـ - ١٩٩٢م تح :عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض ،دار الكتب العلمية بيروت.
- ١٤٥) النحو الوافي :عباس حسن ،دار المعارف في مصر، الطبعة الثالثة.
- ١٤٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ،(ت ٩١١هـ) الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية.

Introduction

In the name of Allah whom we seek the praise of Allah the Lord of the Worlds, prayers and peace be upon the most honorable creation of Allah the messengers, Muhammad bin Abdullah the faithful Arab prophet, and his good and pure family, and his companions and the faithful, and those who followed them with charity to the Day of Judgment.

And then :

The language is an aspect of civilization to any nation, the civilizations of the nations measured in its languages, and the extent of understating of human thought in various fields of science, so it was natural to witness the scholars of the Nations special attention to their languages to maintain, upgrade, and rid them of impurities With the passage of time.

The Arabic is one of the languages that has witnessed such care. It is a language that has been carefully studied such as what is expected in Arabic for what it carries by hearts of its sons as holiness, and this is the language of the Holy Quran, because of this interest scientists have set a grammatical rules to protect the language from melody and error. , those who go out of the rule objected to and muttered, the large objections to the poets, including what we find at Al- Zahawi, he objected to his contemporaries poets, depended to God to study these objections entitled: (objections to the grammatical and vocal to the contemporary poets) Conclusion, stay Sources and references.

The preface is assigned to the study of the poet's departure from grammatical rules and the position of the grammarians in a concise manner. The scholars differed in the language of poetry, some of which allowed the poet to depart from grammatical rules. Some of them rejected this exit. Special in the language of poetry.

The first chapter entitled the objections of the name , letters , and examined the most important objections to the grammatical name , letter and arranged by the letters, including the entry into the present tense is already special past Al-Zahawi object to the poets because of their exit from the origin of use.

Then Al-Zahawi objected to the poet's exit from the conditions of the name of preference. Al-Zahawi mentioned the deletion of the name of " Wish " and the deletion of that.

The second chapter deals with the actual objections, including the use of the necessary act in the place of the " transitive ", the addition of conscience to the act with the presence of the actor, the inclusion, the deletion of the act of the condition, the separation between the act of exclamation and its application and the occurrence of the past immediately.

For the third chapter examined the objections to the phonetics , and criticized Al-Zahawi exchange between the (ALSAD) and (ALSEEN) and between Hamsaa and J, then criticism of the deletion of character of the letter of the draft (of) and promised to delete, and delete the (from) preposition of the present and this deletion is permissible by some scientists, but the ugliness , forced and rejected Zuhawi agrees with the opinion more scholars, Al-zahawi criticism deleted J speaker from the parish and therefore mentioned as a witness of the Koran.

In conclusion, I wrote the most important findings were found in these chapters, including the lack of agreement among scientists on one opinion in the language of poetry, some of whom believed in freedom of the poet and authorized exit from the rule and some of the rejection of this exit, and Al- Zahawi refused to exit from the grammar.

In his criticism of public opinion and popular, which is due to the visual school mostly and to the Koran in some matters, and in others, we find that the poet is wrong, despite the poet's agreement with the Koran.

We find Al-Zahawi in many objections does not depend on the use of literary does not rely on the Arabic lexicon these are the most important results, but the difficulties encountered in this work, the most important lack of previous studies dealt with objections Al-Zahawi.

In conclusion, I thank Allah , thanking the devotees for the blessing had given me to accomplish this message which would not have been possible without the patronage of my teacher, Professor Khaled Abd Fazza. I would like to thank the Chairman of the Discussion Committee , its respected members and all my professors in the Department of Arabic Language at college of Education Al-Qadisiyah University and all the employees in this section and thanks to support me in the period of study and research, especially Dr. Aqeel Jaber, my dear brother Adel Adel, who presents me a library of enriched with studies and researches , and my colleague Mr. Asaad Nasser Al-Assam.

In conclusion, I hope that I have succeeded in providing a clear idea about the objections of Al-Zahawi, and I have exerted my energies and efforts in this regard. I hope that Allah will make it as subject of satisfaction and acceptance. If that is what I have done, I will not forgive him. the lapses are of myself and my sense that I hope the right and the last prayer that Praise be to God of the worlds. Peace be upon you and the mercy and blessings of God.

**Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Qadisiyah college
of Education /
Department of Arabic Language**



The syntactic and phonological objections of ALZahawi against his contemporary poets

**A Thesis submitted by
the student / Ahmed Ghanem Abdel - Hamza**

to

Council of college of Education at the University of Qadisiyah

**It is a requirement to obtain a master's degree in the Arabic
language and literature/ LINGUISTICS**

Supervised By

Professor.Khaled Abdel Fazza

1438AH

2017 AD